يا عمال العالم اتحدوا

النور

www.alnnour.com

أسبوعية ـ سياسية ـ ثقافية
يصدرها الحزب الشيوعي السوري الموحد

السنة الرابعة والعشرون ـ العدد 1188 ـ الأربعاء 25 شباط 2026

شركاء في الوطن.. وليسوا فلول

النور

من يوجّه الانتقاد اليوم للحكومة المؤقتة، بسبب سلوكها السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي، مستخدماً الكلمات والوقائع والمؤشرات الاجتماعية والنسب الإحصائية، والمشاهد الحية لحياة الناس المعيشية المؤلمة..

ومن ينبه لخطورة تهميش الثوابت الوطنية للشعب السوري عبر تاريخ سورية الحديث، ويسهب في شرح خطورة السعي الصهيوني لاجتياح المنطقة العربية، والقضاء على سيادة سورية وتفتيتها، مستخدماً الشواهد وما خلفته مجازر الكيان الصهيوني المدعوم أمريكياً في فلسطين والدول العربية..

ومن يحذّر من إثارة الفتن الدينية والطائفية والإثنية والاستقواء بالخارج، لأنها تنال من وحدة أطياف الشعب السوري

البقية ص ٢

مناشدة التجار والسماسرة.. لا تكفي

النور

ناشد وزير الاقتصاد في الحكومة المؤقتة التجار والمستوردين والمصنعين بالعمل على تخفيض أسعار السلع في الأسواق السورية، خاصة في الشهر الفضيل، لكن الواقع يقول شيئاً آخر.

– ارتفعت أسعار الخضار والفواكه بنسبة ١٢–٢٠%.

– ارتفعت أسعار اللحوم الحمراء بنسبة ١٥%.

– ارتفعت أسعار الزيوت النباتية بنسبة ٢٠%.

البقية ص ٢

حوار للأمين العام للحزب الشيوعي السوري الموحد الرفيق نجم الدين الخريط، والسيد طارق الأحمد عميد الخارجية في الحزب القومي السوري الاجتماعي لبرنامج (حلول) في منصة (الخلاصة).

https://www.youtube.com/watch?v=KZ0W6o__MCU

6 إشارات تكشف مسار التصعيد بين ترامب وإيران

6

سورية 2026: الإنعاش المليارى بين منطق الاستثمار وحدود السيادة

16

من طلائع البعث إلى الوحي الشريف.. أجيال مُدجّنة خانعة

19

في ذكرى البيان الشيوعي

» د. نديم دندن

مرت يوم ٢١ شباط الذكرى الـ ١٧٨ عاماً لصدور البيان الشيوعي، لكاتبيه كارل ماركس وفريدريك أنجلز في عام ١٨٤٨.

هذا البيان يؤكد اليوم بهذه الظروف صحة ما جاء فيه، فقد اشتدت الأزمة العامة للرأسمالية المتوحشة مع تصاعد الفاشية والنزعات العنصرية مع تصاعد المخطط الصهيوني الأمريكي لإبادة الشعب الفلسطيني وتهجيره، بعودة النازي الجديد ترامب التوءم لهتلر وتفاقم الأزمة الرأسمالية وبعد الحرب الروسية الأوكرانية التي بلغت تكلفتها مليارات الدولارات التي يطالب النازي ترامب بتسديدها وعينه على المعادن الثمينة في أوكرانيا التي تمتلكها.. إضافة لحرب غزة والسودان بهدف نهب الموارد وإبادة وتهجير السكان الأصليين ما يؤدي اليوم إلى زعزعة النظام العالمي الرأسمالي بتراجع معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة والتضخم والمديونية العامة والاستقطاب الطبقي باستغلال العاملين وتشريدهم مع ارتفاع الأسعار والتضخم في كل مكان في المعمورة إضافة إلى الإنفاق العسكري الحروب التي تشعلها الدول الرأسمالية المتصارعة فيما بينها على حساب خدمات الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي، واحتدام حدة صراع الموارد في البلدان النامية مع نهوض الحركة المطلبية الجماهيرية ضد البطالة والعنصرية مع ضعف تنامي الأحزاب الثورية بمختلف منطلقاتها المطالبة بحقوقها.

تأتي ذكرى البيان الشيوعي اليوم الذي يؤكد على جوهره الهادف إلى تحرير الناس من كل أشكال الظلم والاستغلال والاضطهاد الطبقي، واستكمال الحقوق السياسية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحرية.

لقد عالج ماركس وأنجلز بالمنهج الديالكتيكي المتغيرات التي تحدث منذ صدور البيان الشيوعي وضرورة أخذ الخصائص والظروف والأوضاع المحلية في الاعتبار مع ضرورة إعادة التحليل والدراسة المعمقة مع كل هذه التغيرات وضد الجمود العقائدي التي أشار إليها لينين فيما بعد بتطوير النظرية الماركسية.

يؤكد تطور التشكيلة الرأسمالية بعد مرور ١٧٨ عاماً صحة تحليل البيان الشيوعي، ذلك أن الرأسمالية جددت نفسها باستمرار وخاصة بعد الثورة العلمية التقانية بتطوير الإنتاج من ناحية الكم والكيف ودولت عملية الإنتاج بفضل نشاطات الشركات متعددة الجنسية.. وهذا سيحتم ضرورة تضامن العاملين على نطاق عالمي لأن العمال ليس لهم وطن كما يؤكد البيان الشيوعي كون عملية الإنتاج في الرأسمالية كونية وتضم العاملين بأيديهم وأدمغتهم، وهم يتعرضون للاستغلال الرأسمالي وامتصاص فائض القيمة منهم.. مع تعمق التناقض بين الطابع الاجتماعي للإنتاج والملكية الفردية لوسائل الإنتاج، وأصبح مركز العالم الرأسمالي يصدر لبلدان العالم الثالث الصناعات الملوثة للبيئة ورخيصة الأيدي العاملة، مع نهب فائض القيمة النسبي والمطلق من العاملين.

وهذا ما يوجب على الأحزاب الشيوعية والتي تريد السير نحو الاشتراكية

بتجديد شعار: (يا عمال العالم ويا أيتها الشعوب المضطهدة تحالفوا) الذي طوره لينين. ويؤكد البيان الشيوعي بعد تطور الرأسمالية المعاصرة في تكديس الثروة في أيدي بعض الأفراد وضخامة رأس المال وشرط وجود المال هو العمل المأجور مع تزاحم العمال باتحادات ثورية للصراع من أجل حقوقهم وتحسين أحوالهم المعيشية.. وهكذا يهبون للنضال والكفاح في التشكيلة الرأسمالية.. وهكذا تنتج حفاري قبرها، ولزوال الاستغلال ونهب الشعوب سوف يخرج في أحشاء الرأسمالية المجتمع الاشتراكي الذي سيزيل استغلال الإنسان للإنسان والإستلاب.. وتحرر الطبقة العاملة نفسها والمجتمع بأسره من كل أشكال الاضطهاد والاستغلال. وبالتالي فإن الشيوعيين يجب أن يمتازوا بتنظيم العاملين في طبقة والاستيلاء على السلطة السياسية وإلغاء الملكية البرجوازية التي تقوم على الاستغلال والاستعباد.

وفي ختام البيان الشيوعي يصل إلى نتيجة مفادها:

(على أنقاض المجتمع البرجوازي القديم بطبقاته وتناقضاته الطبقية سيبرز مجتمع جديد يكون فيه تطور الفرد الحر هو الشرط لتطور المجتمع الحر).

وأخيراً ما أحوجنا في هذه الذكرى لصدور البيان الشيوعي إلى القراءة الناقدة للبيان الذي ما زالت مبادئه العامة التي طرحها في مثل هذا اليوم ٢١ شباط عام ١٨٤٨ سليمة في هذا الواقع البشع الذي نعيشه والذي كرسته الرأسمالية المتوحشة اليوم وسيطرة الصهيونية عليها حالياً.

مناشدة التجار والسماسرة.. لا تكفي / بقية

– ارتفعت أسعار لحم الدجاج ١٥%.

لن نذكر أسعار الحلويات، لأنها مفقودة منذ زمن من على طاولة الإفطار لدى أكثرية الشعب السوري، الذي يقبع في خانة الفقر.

علم الاقتصاد يضع أمام السلطات الحاكمة في أي بلد حلين اثنين لتجاوز معضلة الأسعار المرتفعة للسلع الأساسية:

الأول: تدخل الدولة لتأمينها بأسعار مدعومة للفئات الفقيرة والمتوسطة.

الثاني: زيادة دخول وأجور العاملين والمتقاعدين ليتمكنوا من البقاء.. والاستمرار في إنتاج الخيرات والسلع، خاصة إذا كانت فواتير الكهرباء في بلد ما تعادل أجر شهر كامل!

هل تبادر إلى أذهان المسؤولين: ماذا يفطر المواطن السوري.. وكيف يتدبر تأمين قوته بعد ارتفاع أسعار كل السلع والخدمات والدواء والنقل؟

رمضان كريم، أكرم بكثير ممن يتنطحون لقيادة دول، ووزارات، ومسؤوليات.

شركاء في الوطن.. وليسوا فلول / بقية

المتعددة وتآلفها وانسجامها، وتهدد السلم والاستقرار والأمان، مستخدماً ما أجمعت عليه تجارب الشعوب من ضرورة السلم الأهلي كمقدمة رئيسية لأي تغيير سياسي ديمقراطي، ولأي إنهاض وتطوير للاقتصاد، وتلبية متطلبات الناس الاجتماعية المعيشية..

هؤلاء ليسوا فلولاً لأحد، بل مواطنون عاديون يمارسون حقوقهم السياسية والاجتماعية والإنسانية، لقد كانوا في الماضي البعيد والقريب وساهموا في المنعطفات الكبرى في سورية، ومازالوا اليوم، وسيستمرون في المستقبل بالسعي السلمي للحفاظ على الثوابت الوطنية السورية، والعمل لبناء بلادهم، وتلبية طموحات شعبهم بالاستناد إلى تلك الثوابت المتمثلة بالسيادة على الأرض السورية، وتحرير الجولان والمناطق المحتلة بعد انهيار النظام السابق، ووحدة البلاد أرضاً وشعباً، وضمان حقوق جميع السوريين السياسية والاجتماعية والإثنية دون تمييز.

إنه جوهر العمل السياسي السلمي الذي يختصر الحياة السياسية في جميع البلدان، والذي هُمّش طويلاً في بلادنا، بعد تسيّد أنظمة التفرد التي عملت على إنكار الآخر المتعدد.. المختلف، ورفض الحوار الوطني الشامل.

السعي لبناء سورية الديمقراطية.. المدنية.. التعددية، واجبٌ ومسؤولية الجميع؛ وهذا السعي لا ينبغي أن يواجَه بالاتهام والتخوين والتكفير.

إنهم ليسوا فلولاً لأحد، بل ساعون عبر نضالهم السلمي لحرية الوطن وسيادته، ولقمة الشعب السوري وكرامته ووحدته.

سورية لجميع السوريين.

بيان صادر عن الكتلة الوطنية السورية بخصوص ذكرى مجازر الساحل السوري

تحلّ الذكرى المؤسفة لمجازر الساحل السوري، حاملةً معها جراحاً لم تندمل، وذاكرةً وطنيةً مثقلةً بآلاف الضحايا الأبرياء، في واحدة من أبشع الجرائم الجماعية التي استُهدفت السوريين على أساس الانتماء، وكرّست نهج العنف الممنهج بحقّ المدنيين.

إن الكتلة الوطنية السورية تؤكّد أن ما جرى في الساحل لم يكن حدثاً عابراً ولا نتيجة ظروف استثنائية، بل كان تعبيراً صريحاً عن سياسات القتل الجماعي، والإقصاء، والإفلات من العقاب، التي اعتمدتها السلطة القائمة، وأدّت إلى شروخ في النسيج الاجتماعي، وتعميق الانقسامات، وفتح جروحٍ لا تزال آثارها حاضرة في الوعي الوطني السوري.

وتشدّد الكتلة على أن تغييب الحقيقة، وطمس الوقائع، وحرمان الضحايا وذويهم من حقّهم في العدالة والإنصاف، شكّل أحد الأعمدة الأساسية لاستمرار العنف في سورية، إذ لا يمكن بناء مستقبل آمن أو دولة مستقرة على أساس النسيانً القسريً أو المصالحات الشكلية التي تتجاهل حقوق الضحايا.

إن إحياء هذه الذكرى لا يهدف إلى استدعاء الأحقاد أو تأجيج الانقسامات، بل إلى تثبيت مبدأ وطنيٍ وأخلاقيٍ واضح: لا سلام دون عدالة، ولا مصالحة حقيقية دون اعتراف بالجرائم، ولا دولة قانون دون محاسبة المسؤولين عنها، أيّاً كانت مواقعهم أو انتماءاتهم.

وتحمّل الكتلة الوطنية السورية كلّ من امتلك سلطة القرار والتنفيذ، سياسياً وأمنياً، المسؤولية الكاملة عمّا جرى، وتؤكّد أن الجرائم الجماعية لا تسقط بالتقادم، وأن العدالة الانتقالية القائمة على كشف الحقيقة، وجبر الضرر، وضمان عدم التكرار، تشكّل المدخل الوحيد لإعادة بناء الثقة بين السوريين.

وإذ تستذكر الكتلة أرواح الضحايا، وتتضامن مع عائلاتهم، فإنها تجدّد التزامها بالعمل من أجل سورية لكلّ أبنائها، دولة مدنية ديمقراطية، تقوم على المواطنة المتساوية والمتكاملة، وسيادة القانون، واحترام كرامة الإنسان، بما يقطع الطريق على تكرار المآسي، ويضع حداً نهائياً لدورات العنف والانتقام.

"لنقُم بفحص الجينات للجميع"!

» **ترجمة: شابا أيوب شابا**

تاكر كارلسون يهدم منطق السفير الأمريكي لدى إسرائيل بضربة قاضية: إذا كان الحق لأبناء إبراهيم.. فأين الدليل الجغرافي لعائلة نتنياهو؟

في مواجهة وُصفت بأنها (مذبحة دبلوماسية)، وضع الإعلامي تاكر كارلسون السفير مايك هاكابي في مأزق تاريخي وعلمي. تاكر لم يناقش (سفر التكوين) بصفته نصّاً غيبيّاً، بل حوّله إلى (محاكمة للأصول) أحرجتْ السفير وكشفت زيف التبريرات التي تُمنح لقادة يدّعون حقاً تاريخياً، بينما جذورهم تمتد لآلاف الأميال بعيداً عن المنطقة.

عائلة نتنياهو في قفص الاتهام

بجرأة معهودة، فجّر تاكر كارلسون السؤال المسكوت عنه: (كيف نتأكد من صلة نتنياهو بهذه الأرض بينما ولد هو وعائلته في أوربا الشرقية؟). تاكر أشار بوضوح إلى أنه لا يوجد أي دليل تاريخي أو وثائقي يثبت أن عائلة نتنياهو عاشت يوماً في هذه الجغرافيا قبل موجات الهجرة الحديثة، فكيف يصبح (البولندي) صاحب أرض و(الفلسطيني) غريباً؟

التحدي بالخريطة الجينية

بمنتهى الذكاء، سأل تاكر: (بما أنك تقول إن الحق لأبناء إبراهيم، وبما أننا فككنا الجينوم البشري.. لماذا لا نجري فحص DNA للجميع؟). تاكر أراد إثبات أن العلم قد يكشف أن هؤلاء القادمين من بولندا وروسيا لا يملكون ذرة انتماء لهذه الأرض، بينما يملكها المشردون منها.

عجز السفير عن الإجابة

السفير هاكابي، الذي كان يتحدث بثقة عن (سند الملكية الإلهي)، تلعثم بشكل محرج قائلاً: (لا أعرف ماذا سيثبت ذلك!). فردّ تاكر بقوة: (سيثبت من يملك الحق في العيش هنا ومن لا يملك، بناءً على الثيولوجيا التي تبشر بها أنت نفسك)!

الخلاصة

يكشف هذا السجال عن مواجهة حقيقية بين (الرواية التقليدية) للإدارة الأمريكية و(التساؤلات المنطقية) التي يطرحها تيار متزايد في الغرب بدأ يستخدم العلم لتفكيك المسلمات السياسية. هل تصمد (الأسطورة التاريخية) أمام اختبارات الخريطة الجينية، أم أن العواصم الكبرى ستظل تتجاهل الحقائق العرقية لصالح (التوازنات السياسية)؟

بنافذة زمنية محدودة

الحق الديني يتحول إلى مشروع سياسي

» د. نهلة الخطيب

العالم بمشهدية جديدة بمنطق أشبه بشريعة الغاب والبقاء للأقوى (افعلوا كلّ شيء لتبقى أمريكا هي الأعظم، وأي دولة بالعالم لم ولن تكون إلا بحماية الأساطيل الأمريكية)، والنظام الدولي برأسين الأمم المتحدة التي لا يعترف بها ترامب، ومجلس السلام لإدارة غزة الذي يترأسه ترامب مدى الحياة، وما يثير الدهشة رغبة رئيس أكبر دولة بالعالم بترأس مجلساً لقطاع صغير متل غزة! ولكن طموحات ترامب أكبر من غزة بكثير، مجلس هو بوابة لمجلس أمن عالمي جديد يحكم العالم عبر الحدود الخضراء في غزة، المحمية بقوات دولية تحت العلم الأمريكي قوة احتلال بديلة تسيطر على الطرق البحرية والمعابر وتتحكم بالدخول والخروج، فضلاً عن أنه لتحقيق السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل ثم تكريس السلام في الشرق الأوسط بل في العالم كله، وهنا يخلده التاريخ كرئيس أمريكي عقد سلاماً بالشرق الأوسط أكبر من كامب ديفيد وأكبر من أوسلو، ولكن هيهات، الأيام حبلى بالمفاجآت، عنجهية ترامب فكّكت الداخل الأمريكي قبل الهيمنة على الخارج. ربما يخلده التاريخ كرئيس شهد انهيار الإمبراطورية الأمريكية.

مجلس سلام لم يكن القرار المثالي، فعليه الكثير من التحفظات ولكن لا خيارات بديلة! ما هو مقدم هو الحد الأدنى لوقف الحرب وارساء السلام هنا تبدو الأمور مطمئنة، لكن رسمياً لم يعلن شيء حتى بعد انعقاد أول جلساته، فهناك ضبابية وغموض ولكن الوضع لا يحتمل إفشال القرار وراءه تهديد أمريكي والعواقب ستكون وخيمة: عودة غزة إلى الحرب والتدمير مجدداً، ترامب هو صاحب الحسم في جميع قرارات المجلس وصاحب القرار بالنسبة للتطورات بكل ما يخص غزة، ترامب يسعى (لإنهاء المهمة والقضاء على من تبقى في غزة، فلا يستحقون سوى الموت). انضم للمجلس زعماء من أوربا والعالم العربي والاسلامي ولم يتوقف الأمر هنا بل أصبح الكرسي بمليار دولار لمن يوافق على الانضمام لنادي السلام، الصين وروسيا ودول غربية كبرى بريطانيا وألمانيا وفرنسا وايطاليا واسبانيا وكندا بمواجهة ترامب ومجلسه (خشية تعارض صلاحياته مع القرارات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة التي منحته الشرعية) مما يشكل ضغطاً على أمريكا وإسرائيل معاً، قبول عضوية إسرائيل ورفض عضوية دولة

نتنياهو أمام التحدي إما يحقق نبوءة إسرائيل الكبرى أو السقوط في لعنة العقد الثامن، ووثائق إبستين الآن ورقة ابتزاز ليسير القطيع وفق خارطة تل أبيب كشبكة دولية لها فروع في عدة دول تضم رؤساء وبنوكاً وشركات ومختبرات ومنظمات وعلماء ومفكرين كبار وحالة الفساد في النخبة والقيادات التي تحكم وتدير الأمور في عالمنا

فلسطين رغم الاعتراف الدولي الواسع بها كطرف في الصراع، إسرائيل وأمريكا ضد الدولة الفلسطينية ولا تعتبرها شريكاً للسلام بل نبذت منظمة التحرير الفلسطينية وقياداتها وحاصرت السلطة حصاراً خانقاً لإسقاطها، لا دولة فلسطينية ولا فلسطينيين على الإطلاق وإسرائيل لن تخرج من قطاع غزة.

بالإعراب والتنديد نواجه تصريحات سفير أمريكا في إسرائيل مايك هاكابي: (من حق إسرائيل أن تحصل على المنطقة من النيل إلى الفرات هذه منحة إلهية غير قابلة للمناقشة بالنسبة للصهيونية الدينية والمسيحية) مشروع توسعي يعيد رسم خريطة المنطقة بكاملها، الحق الديني يتحول إلى مشروع سياسي على دول ذات سيادة الأردن وسورية ولبنان ومصر والعراق والسعودية، ينسف ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي واحترام السيادة ويقوض السلم والأمن الدوليين، ونتنياهو بمهمة تاريخية يدير معركة وجودية مع تقاطع الخطابين، فنحن أمام أخطر مرحلة نواجهها مع تزايد الحشد الأمريكي بحجة إيران، إخضاع إيران يعني إخضاع الشرق الأوسط الهدف ليس إيران وحدها بل إعادة ضبط ميزان القوة بالعالم، وإيران ترى نفسها نداً لأمريكا وأقوى من إسرائيل وهذه مقدمات الحرب.

نتنياهو أمام التحدي إما يحقق نبوءة إسرائيل الكبرى أو السقوط في لعنة العقد الثامن، ووثائق إبستين الآن ورقة ابتزاز ليسير القطيع وفق خارطة تل أبيب كشبكة دولية لها فروع في عدة دول تضم رؤساء وبنوكاً وشركات ومختبرات ومنظمات وعلماء ومفكرين كبار وحالة الفساد في النخبة والقيادات التي تحكم وتدير الأمور في عالمنا، وفتح أرشيف الوسيط النرويجي تيري رد لارسن عراب أوسلو كورقة ضغط تمارس على الفلسطينيين، فالكيان الفلسطيني الناتج عن اوسلو يقوم أمنياً تحت الاحتلال الإسرائيلي مشروط بنبذ منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية للإرهاب والعنف، والتنسيق الأمني هو البند الأهم من وجهة نظر إسرائيل والذي لا يجوز تجاوزه، واقتصادياً هو ملحق بالمشاريع المشتركة معه، وسياسياً لا ينال شيئاً إلا بالتفاوض الثنائي وموافقة القيادة الاسرائيلية، وهذا يخدم أهداف إسرائيل لتصبح قوة سياسية واقتصادية إقليمياً وحتى دولياً.

ويؤخذ على منظمة التحرير أنها تفردت بالموافقة على الاتفاقية واعترفت بحق إسرائيل في الوجود مما يعني شرعية احتلال ٧٨٪ من أرض فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ والتي لا تجري عليها أية مفاوضات، وقبلت ب٢٢٪ في الضفة الغربية وقطاع غزة التي لم يتم الاشارة إليها كأراض محتلة مما يعزز الاعتقاد بأنها أراضٍ متنازع عليها، وتحويل الحركة الوطنيّة الفلسطينية من حركة تحرر إلى سلطة تحت الاحتلال، تأجيل قضايا أساسية كملف اللاجئين وحق العودة وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس وفق الشرعية الدولية ومستقبل المستوطنات، ولأن منظمة التحرير تعهدت بعدم اللجوء إلى القوة إطلاقاً فقد أصبحت الكرة في ملعب إسرائيل التي تملك أوراق القوة وأوراق اللعبة.

اتفاق أوسلو الذي وصفه محمود درويش بأنه (مجازفة تاريخية وخطيئة أكبر من أن تغتفر)، نجد أن الفلسطينيين يدفعون ثمناً باهظاً نتيجة هذا الاتفاق الكارثي منذ وصول حكومة اليمين الإسرائيلية بزعامة نتنياهو التي نعت السلطة الفلسطينية بإقدامها على تصرفات أحادية الجانب والمترافقة مع استمرار الاستيطان الذي زاد بمعدل ٣٥٠٪ عن عام ١٩٩٣ الذي جعل اقامة دولة فلسطينية متصلة أمراً مستحيلاً، وأخيراً سموتريتش أعلن إلغاء اتفاق أوسلو وضم الضفة وتهجير مَن في الضفة والقطاع وتفكيك فكرة الدولة الفلسطينية، وهذا الحل البعيد للصراع متزامن مع القتل والاعتقال وهدم المنازل والتوسع الاستيطاني معتبراً أن ما تبقى من ولاية ترمب (نافذة زمنية محدودة) يجب استغلالها لتحقيق الحلم التوراتي في ضم (يهودا والسامرا).

الحلم التوراتي لا يمكن أن يتحقق إلا بزعزعة أمن المنطقة، وواشنطن ما تزال تحشد المزيد من الجيوش والدفاعات الصاروخية وحاملات الطائرات في الشرق الأوسط براً وبحراً وجواً، دعم سياسي ولوجستي وكل ثقلها لضمان بقاء الدولة اليهودية وحماية أمنها ولو سقط العالم، ولكن نتنياهو وحكومته بدا يشكل عبئاً استراتيجياً أمام التحرك الأمريكي وأولوياتها للتفرغ لمواجهة الصعود الصيني والروسي على قيادة العالم، وسيكون السقوط الأمريكي في الشرق الأوسط ما يعني السقوط في العالم؟! بلغ اليأس والعجز مداه، الفلسطينيون الذين يخسرون أرضهم قطعة قطعة أمام خيارات قاتلة: الموت أو الاستسلام والترحيل، ومع ذلك وجب الاستفادة من المتغيرات الدولية في التعامل مع الإشكاليات الاقليمية التي ساهمت فيها أيضاً المواقف المبدئية للعديد من دول المنطقة (السعودية ومصر وتركيا) وصحة سياستها ودقة تحالفاتها وأفول الأحادية القطبية وبدء تكرس التعددية القطبية.

الحلم التوراتي لا يمكن أن يتحقق إلا بزعزعة أمن المنطقة، وواشنطن ما تزال تحشد المزيد من الجيوش والدفاعات الصاروخية وحاملات الطائرات في الشرق الأوسط براً وبحراً وجواً، دعم سياسي ولوجستي وكل ثقلها لضمان بقاء الدولة اليهودية وحماية أمنها ولو سقط العالم،

ما الذي يدفع نحو الحرب؟

6 إشارات تكشف مسار التصعيد بين ترامب وإيران

يُوصف الوضع بين الولايات المتحدة وإيران بأنه (بالغ الهشاشة)، في ظلِّ تصاعد مؤشرات عدة تُرجِّح احتمال اندلاع مواجهة عسكرية بين الجانبين.

ونقل موقع (أكسيوس)، هذا الأسبوع، عن مصادر مطلعة أن الصراع، في حال اندلاعه، قد يستمر لأسابيع، ويتخذ طابع حرب شاملة، بدلاً من الاكتفاء بضربات محدودة كتلك التي نُفِّذت في الصيف الماضي.

ويشير هذا التسريب، إلى جانب الحشد العسكري الأمريكي المتسارع في المنطقة، ورفض إيران التراجع عن (الخطوط الحمراء) التي وضعها الرئيس دونالد ترامب خلال محادثات الثلاثاء، فضلاً عن صور الأقمار الاصطناعية التي تُظهر قيام طهران بتحصين منشآت رئيسية، إلى أن احتمالات الحرب باتت أقرب من أي وقت مضى.

ووفقاً لتقرير نشره موقع (نيوزويك)، فإن أبرز ٦ علامات على ذلك تتمثل فيما يلي:

1- استعراض القوة في الشرق الأوسط

يلفت الانتباه حجم وسرعة الحشد العسكري الأمريكي في المنطقة. فقد أمر ترامب بإرسال حاملة الطائرات الأمريكية (يو إس إس جيرالد آر فورد)، أكبر حاملة طائرات في العالم، إلى الشرق الأوسط، لتنضم إلى حاملة الطائرات (يو إس إس أبراهام لينكولن) وعدد من المدمرات الصاروخية الموجهة الموجودة هناك بالفعل.

كما عززت الولايات المتحدة وجودها الجوي والبحري، وأسقطت قواتُها مؤخراً طائرةً مسيّرةً إيرانيةً اقتربت من حاملة الطائرات (لينكولن). ويتجاوز هذا التحرك إطار الردع التقليدي، إذ يوفر السفن والطائرات والدعم اللوجيستي اللازم لشنِّ ضربات جوية وبحرية متواصلة، وهو ما يتطلبه تنفيذ حملة عسكرية طويلة الأمد ضد المنشآت النووية والصاروخية الإيرانية.

2- التخطيط لحملة واسعة النطاق تمتد لأسابيع

تشير الإحاطات الإعلامية المجهولة المصدر التي حصل عليها موقع (أكسيوس) إلى وجود خطط لـ(حملة واسعة النطاق تمتد لأسابيع)، وليس مجرد ضربات دقيقة ومحدودة، كما حدث في الهجمات التي استهدفت منشآت نووية إيرانية خلال الصيف الماضي.

هذا النوع من الخطاب يُسهم في تهيئة الرأي العام الأمريكي لاحتمال صراع طويل الأمد، كما يبعث برسالة واضحة إلى طهران بأن واشنطن جادة في توجهاتها، الأمر الذي قد يزيد بدوره من احتمالات التصعيد.

3- المفاوضات تصل إلى خطوط حمراء

لا تزال الفجوة واسعة

بين الطرفين على طاولة المفاوضات. فقد أظهرت المحادثات غير المباشرة التي جرت في جنيف بوساطة عُمان تقدماً محدوداً.

وصرّح نائب الرئيس الأمريكي، جي دي فانس، بأنَّ مناقشات هذا الأسبوع سارت بشكل جيد (من بعض النواحي)، لكنه شدَّد على أن ترامب وضع (خطوطاً حمراء لا يرغب الإيرانيون حتى الآن في الاعتراف بها أو العمل على تجاوزها).

وتتمثَّل أبرز نقاط الخلاف في مسألتَي تخصيب اليورانيوم، وبرنامج الصواريخ الإيراني. إذ تصرُّ طهران على حقِّها في تخصيب اليورانيوم داخل أراضيها، كما ترفض الدعوات للتخلي عن مخزونها المخصب بنسبة ٦٠ في المئة، وهي نسبة تقترب من مستوى التخصيب اللازم لإنتاج سلاح نووي.

4- إيران تُحصّن منشآت رئيسية

أظهرت صور أقمار اصطناعية حديثة، نشرتها وكالة (رويترز) أمس (الأربعاء)، أن إيران تُجري بهدوء أعمال ترميم وتحصين في منشآت رئيسية، ما يُشير إلى استعدادها لاحتمال نشوب نزاع، رغم استمرار المساعي الدبلوماسية.

وبحسب تحليل صور تعود إلى شركة (بلانيت لابز) وغيرها من الشركات التجارية، رُصد إنشاء أسطح جديدة وهياكل تمويه فوق مبانٍ تضرَّرت في مواقع نووية بارزة، من بينها منشأتا نطنز وأصفهان، في خطوة قد تهدف إلى إخفاء أنشطة عن المراقبين الدوليين أو تقييم ما إذا كانت معدات حساسة أو كميات من اليورانيوم المخصب قد نجت من ضربات العام الماضي.

كما بدا أن بعض مداخل الأنفاق قد جرى تدعيمها، إضافة إلى ترميم قواعد صاروخية سبق أن استُهدفت خلال النزاع.

5- اضطرابات داخلية تُربك القيادة الإيرانية

تواجه القيادة الإيرانية ضغوطاً متزايدة على الصعيد الداخلي. فقد أدَّت سنوات العقوبات، وتفاقم الأزمات الاقتصادية، وتقلبات العملة، وموجات الاحتجاج المتكررة، إلى إنهاك النظام السياسي وتآكل ثقة شريحة من المواطنين.

ولا يزال معدل التضخم مرتفعاً، بينما تراجعت القدرة الشرائية، وتصاعدت مشاعر الإحباط في الشارع؛ ما دفع السلطات إلى شنِّ حملات قمع واسعة.

وينعكس هذا التوتر الداخلي على الخطاب السياسي الخارجي. فقد أطلق المرشد الأعلى علي خامنئي تحذيرات شديدة اللهجة، مشيراً إلى أن حتى أقوى جيش في العالم يمكن أن يتعرَّض لضربة قاصمة، ومُلمحاً إلى قدرة إيران على استهداف أصول بحرية أمريكية إذا تعرَّضت لهجوم.

في المقابل، تبنى وزير الخارجية عباس عراقجي لهجة أكثر اعتدالاً، مؤكداً أن (نافذة جديدة قد فُتحت) أمام الدبلوماسية في ظل المحادثات الجارية. ويعكس هذا التباين محاولة القيادة الإيرانية الموازنة بين إظهار الحزم لردع الخصوم وطمأنة التيار المتشدد داخلياً، وبين الإبقاء على الباب مفتوحاً أمام تسوية قد تخفف الضغوط الاقتصادية.

6- إغلاق مضيق هرمز لأول مرة منذ ثمانينيات القرن الماضي

أقدمت إيران، يوم الثلاثاء، على إغلاق مضيق هرمز جزئياً لإجراء تدريبات بالذخيرة الحية، في خطوة مفاجئة تُعدُّ أول إغلاق مُعلن لهذا الممر المائي الحيوي منذ ثمانينيات القرن الماضي.

ويمر عبر المضيق نحو ٢٠ في المئة من صادرات النفط العالمية. وخلال التدريبات، أطلقت القوات الإيرانية صواريخ حية وفرضت قيوداً مؤقتة على حركة الملاحة، مُبرِّرة ذلك باعتبارات أمنية. ورغم أن الإغلاق كان قصير الأمد، فإنه حمل رسالة واضحة مفادها أن أي مواجهة عسكرية ستكون لها تداعيات اقتصادية عالمية، إذ تستطيع إيران، في حال تعرضها لهجوم، الرد بطرق قد تزعزع استقرار أسواق الطاقة.

وجاءت هذه التدريبات بالتزامن مع اجتماع مسؤولين أمريكيين وإيرانيين في جنيف، ما زاد من حدة التوتر. وقد ارتفعت أسعار النفط لفترة وجيزة وسط مخاوف من التصعيد، قبل أن تتراجع مع تجدد الآمال بإمكانية استئناف المحادثات.

عن (الشرق الأوسط)

مؤتمر ميونخ 2026

هل هو اجتماع موسع للإمبريالية المتوحشة وكوادرها، من أجل الإعلان رسمياً عن وفاة النظام العالمي القديم، والاتفاق على ترتيبات الجنازة، ومكان وموعد الدفن؟

» متابعة: الدكتور سلمان صبيحه

تحت شعار (تحت التدمير (Under Destruction) انطلقت، يوم الجمعة ٢٠٢٦/٢/١٣، أعمال مؤتمر ميونخ للأمن بمشاركة أكثر من ٦٠ رئيس دولة وحكومة ونحو ١٠٠ وزير دفاع وخارجية، في لحظة حساسة من تاريخ القارة الأوربية.

وبحسب المصادر الإعلامية المختلفة، كانت الهواجس الأمنية الأوربية، وتداعيات الحرب في أوكرانيا، والضغوط الأمريكية المتصاعدة، قد هيمنت على أجواء المؤتمر، في ظل قلق أوربي متزايد من اهتزاز النظام الدولي، بينما أكد القادة ضرورة تعزيز القدرات الدفاعية ومراجعة بنية الأمن في القارة.

ويعد مؤتمر ميونخ للأمن واحداً من أبرز المؤتمرات العالمية في مجال السياسة الأمنية، ويجمع سنوياً في مدينة ميونخ الألمانية مئات من صانعي القرار من مختلف دول العالم، بما فيهم سياسيون ودبلوماسيون وعسكريون وباحثون، لمناقشة التحديات الأمنية والسياسية التي تواجه النظام الدولي.

وتأتي أهمية المؤتمر بانعقاده هذا العام، والعالم يشهد اضطراباً مخيفاً، لم تشهده البشرية منذ نهاية الحرب الباردة، مع تصاعد النزاعات المسلحة، وتآكل منظومة القواعد الدولية، وإعادة طرح أسئلة جوهرية حول مستقبل التحالفات التقليدية ودور القوى الكبرى في إدارة النظام العالمي، وبحسب ما ورد في تقرير مؤتمر ميونخ للأمن: (إن النظام العالمي الذي بني بعد عام ١٩٤٥ معرض للانهيار، وذلك بفعل سياسات التدمير الشامل للأنظمة والقواعد الدولية).

وخلال كلمته الافتتاحية، قال المستشار الألماني فريدريش ميرتس: إن قواعد النظام الدولي تتعرّض للتدمير، وإن العالم يدخل مرحلة تعتمد فيها الدول سياسة القوة بشكل متزايد. وأضاف ميرتس، إن بلاده تعمل على تعزيز قوتها العسكرية والاقتصادية، وإحياء صناعاتها الدفاعية وتطوير تكنولوجيات جديدة، مؤكداً أن الحكومة ستجعل الجيش الألماني أقوى جيش في أوربا، إلى جانب دعم صمود أوكرانياً سياسياً وعسكرياً واقتصادياً في مواجهة روسيا.

وشدّد -متفائلاً- على أن المواجهة مع موسكو ستنتهي بقبول روسيا بالسلام بسبب خسائرها، مضيفاً أن ألمانيا تعمل كذلك على تعزيز الجناح الشرقي لحلف شمال الأطلسي (الناتو) والدفاع عن النظام الديمقراطي في مواجهة أعداء الداخل والخارج.

وتابع ميرتس أن التكنولوجيا المتقدمة، وفي مقدمتها الذكاء الاصطناعي، ستلعب دوراً محورياً في مستقبل الاقتصاد والدفاع الأوربي، داعياً إلى تخفيف القيود البيروقراطية وتوفير بيئة تسمح باستحداث فرص جديدة بدلاً من الانسحاب أمام المخاطر.

وأكد أن أوربا يجب أن تكون ركيزة أساسية داخل الناتو لا بديل عنه، محذراً من القبول بمستويات متفاوتة من الأمن داخل القارة.

وأكد المستشار الألماني أن العالم انتقل فعلياً إلى مرحلة عصر القوى العظمى.

وزير الخارجية الأمريكية مارك روبيو، قال:

إن العالم القديم انتهى ونحن نعيش الآن في مرحلة جيوسياسية جديدة.

- المستثمر الأمريكي المعروف راي داليو قال: إن العالم يقف اليوم على عتبة نظام عالمي جديد لم تكتب قواعده بعد، وان الحروب الكبرى لا تندلع فجأة، وإنما تسبقها سنوات من الاشتباك الاقتصادي والمالي والتكنولوجي، تماماً كما حدث قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية، ويرى داليو أن الصراع الأمريكي الصيني حول تايوان، يشكل أخطر نقطة اشتعال حالياً، وهو صراع قد يكبد العالم خسائر باهظة، لاتقل عن ١٠ تريليون دولار أمريكي.

من جانب آخر، وبحسب ما صدر عن المؤتمر، فإن النقاشات تركزت على النظام الدولي الذي دمرته قوى التدمير، إلى جانب ملفات تآكل النظام العالمي، وتداعيات انتهاء معاهدة نيو ستارت النووية، والحرب في أوكرانيا، وتنامي أنماط الحرب الهجينة، إضافة إلى قضايا سياسية وجيوسياسية ملحة.

ومن بين الموضوعات التي طرحت أيضاً التوتر حول غرينلاند، بعد إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترمب رغبته في ضمها سابقاً.

وقال إيان بريمر، رئيس مجموعة أوراسيا -وهي شركة عالمية لتقييم المخاطر- إن الهدف من المؤتمر ليس شرح المخاوف المتبادلة فحسب، بل تحديد كيفية الرد عليها، متوقعاً أن يعتمد الوفد الأمريكي هذا العام لهجة أقل صدامية، وإن كانت واشنطن لن تخفف ضغوطها على أوربا.

ومنذ عودته إلى السلطة، واصل ترمب انتقاداته الحادة لأوربا، متهماً الاتحاد الأوربي

بـأنـه (أُنـشـئ للاحـتـيـال على الـولايـات المـتـحـدة)، وهـو ما انعكس بوضوح في استراتيجيته الجديدة للأمن القومي التي تصف الأوربيين بأنهم (مهددون بالتلاشي الحضاري).

ويأتي المؤتمر في ظل أزمة ثقة عميقة بين ضفتي الأطلسي، تفجرت بشكل خاص عقب أزمة غرينلاند، بينما يأمل الأوربيون أن تسهم اجتماعات ميونخ في إعادة ترميم العلاقة مع واشنطن.

وقد اختتم مؤتمر ميونيخ للأمن فعالياته وسط أجواء مشحونة ونقاشات مكثفة حول مستقبل النظام العالمي، وقد دعت رئيسة المفوضية الأوربية أورسولا فون دير لاين إلى تفعيل (ميثاق الدفاع المشترك لتعزيز الاستقلال العسكري الأوربي). وجاءت هذه الدعوة كسياق استراتيجي للرد على تهديدات الناتو وتحديات الحقبة الترامبية، بالتزامن مع تباين مواقف دولية عديدة.

وتزامناً مع انعقاد المؤتمر، شهدت ميونخ العديد من المظاهرات الشعبية العارمة، ونُظمت الوقفات الاحتجاجية تنديداً بالحروب والتحريض، ودعماً للسلام والتعددية.

وبحسب المتابعين، فقد تركزت أبرز مخرجات ونتائج مؤتمر ميونيخ للأمن ٢٠٢٦ حول (عقيدة أمنية أوربية جديدة) لمواجهة الاضطرابات العالمية بالشكل التالي:

أولاً- مبادرة أورسولا فون دير لاين (ميثاق الدفاع المشترك)، التي طالبت بإحياء (بند الدفاع المتبادل) في معاهدة الاتحاد الأوربي، مؤكدة أن الدفاع المشترك (ليس خياراً بل التزام)، كما دعت لاستراتيجية تشمل التجارة، التمويل، التكنولوجيا، والبيانات، معتبرة أن كل السياسة الأوربية يجب أن يكون لها (بعد أمني).

كما شددت على ضرورة دمج الصناعات المدنية والعسكرية، وتسريع إنتاج الطائرات دون طيار التي باتت تسبب (٨٠٪ من أضرار ساحة المعركة).

ثانياً- بعض المواقف والصور التي تضمنت محاور البيان والتقارير الختامية للمؤتمر.

خلص المؤتمر إلى عدة نقاط جوهرية:

١- سياسة (كرة الهدم): حذر تقرير ميونيخ للأمن ٢٠٢٦ من صعود قوى سياسية تفضل (الهدم على الإصلاح)، مما أدى لفقدان الثقة في المؤسسات الديمقراطية عبر دول مجموعة السبع.

٢- العلاقات عبر الأطلسي: ساد جو من التفاؤل الحذر بعد خطاب وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو، الذي كان أكثر تصالحية من خطاب العام الماضي، مؤكداً أن واشنطن وأوربا (ينتميان لبعضهما) رغم اختلاف المسارات.

٣- الموقف من أوكرانيا وروسيا: وصف الرئيس الأوكراني زيلينسكي نظيره الروسي بأنه (عبد للحرب)، بينما أكد القادة الأوربيون ضرورة تقديم ضمانات أمنية لأوكرانيا لمواجهة الطموحات الروسية.

ثالثاً- المشاركات الدولية والنتائج السياسية.

١- بريطانيا:

أكد رئيس الوزراء كير ستارمر أن التزام المملكة المتحدة بالدفاع عن حلفائها (عميق كما كان دائماً)، واصفاً بريطانيا بأنها (حليف لا يتزعزع) لأوربا.

٢- الشرق الأوسط وإيران:

شهد المؤتمر تظاهرات منظمة خصيصاً لدعم المعارضة الإيرانية، تزامناً مع دعوات لموسكو بوقف تدخلاتها الإقليمية.

٣- الإنفاق الدفاعي:

أشار الأمين العام لحلف الناتو، مارك روته، إلى تحول في العقلية الأوربية، فقد وصلت الدول إلى الأهداف المطلوبة (٢٪ من الناتج المحلي) مع التطلع للوصول إلى ٥٪، مستقبلاً لتعزيز الردع.

٤- تصريحات ممثلي الإمبريالية المتوحشة ماركو روبيو و كير ستارمر المشبوهة في المؤتمر:

تقاسم كل من ماركو روبيو (وزير الخارجية الأمريكي) وكير ستارمر (رئيس الوزراء البريطاني) منصة ميونيخ لتقديم رؤى متباينة لكنها (متكاملة) حول مستقبل الأمن الغربي ، وبحسب وصف المحللين السياسيين جاء خطاب روبيو ليمثل نقطة تحول في الخطاب الأمريكي تجاه الحلفاء، إذ اتسم بالصراحة والبراغماتية، عبر ما يسمى بـ (الدبلوماسية الواقعية الصلبة)، فقد أكد أن أمن أوربا يظل مصلحة حيوية للولايات المتحدة، لكنه شدد على أن (زمن الاعتماد المطلق قد ولى)، مطالباً الأوربيين بجدية أكبر في تحمل المسؤولية المالية والعسكرية، معتبراً أن قوة حلف الناتو تكمن في (توازن المساهمات) وليس فقط في قوة واشنطن.

كما حذر من أن التهديدات لم تعد محصورة في الحدود الجغرافية، داعياً أوربا لمشاركة أمريكا في استراتيجية (احتواء التوسع التكنولوجي والعسكري للصين.

كير ستارمر (بريطانيا) سعى لاستغلال المؤتمر لتعزيز مكانة بريطانيا كـ (قائد أمني) في أوربا ما بعد البريكست، واقترح رسمياً البدء في مفاوضات لإبرام (ميثاق أمني بين بريطانيا والاتحاد الأوربي) يغطي تبادل المعلومات الاستخباراتية والتعاون الدفاعي وتأمين سلاسل الإمداد.

كما أعلن أن بريطانيا ستواصل تقديم الدعم العسكري لكييف (مهما استغرق الأمر)، وحث الحلفاء على عدم إظهار أي علامات ضعف أمام الكرملين.

الجدير بالذكر أن السيد كير ركز في لقاءاته الجانبية على هامش المؤتمر، على أن أمن الحدود الأوربية هو جزء لا يتجزأ من الأمن القومي البريطاني، داعياً لتنسيق استخباراتي أوسع لمحاربة عصابات التهريب.

من جهة أخرى عقد الرجلان (ماركو روبيو و كير ستارمر) اجتماعاً ثنائياً مغلقاً ناقشا فيه التنسيق بشأن الأزمات في الشرق الأوسط وضمان استقرار أسواق الطاقة العالمية.

اتفق الطرفان (مع القادة الأوربيين) على ضرورة تشديد الضغوط الدبلوماسية والاقتصادية على طهران، خاصة مع تزايد وتيرة الاحتجاجات المعارضة في الخارج.

ختاماً والسؤال الذي يطرحه الكثيرون: هل تتجه القوى الكبرى إلى تسويات عقلانية، أم إلى حرب عالمية مجنونة تدمر البشر والحجر؟!

٢٠٢٦/٢/١٨.

هل ستتحقق ولادة العالم الجديد دون آلام مخاض ودون دماء ودمار وفناء للبشرية؟! أم أن مؤتمر ميونخ ببساطة، كان بمثابة قنبلة صوتية فقط، لتحذير روسيا والصين وحلفائهما؟

مؤتمر الحرب في ميونخ

» ترجمة - شابا أيوب شابا

تحـدّث وزيـر الخارجيـة الأميـركي ماركو روبيو خلال مؤتمر ميونيخ للأمن، في ميونيخ، ألمانيـا، السبت ١٤ فبراير ٢٠٢٦.

شكّل مؤتمر ميونيخ للأمن (MSC)، الذي جمع خلال الأيام الثلاثة الماضية نحو ستين رئيس دولة وحكومة، إضافة إلى مئات الوزراء والشخصيات السياسية وكبار القادة العسكريين وخبراء الأمن من مختلف أنحـاء العـالـم، مسرحاً لتوترات حادة. غير أنّ المشاركين أجمعوا على نقطة أساسية مفادها أن المرحلة التي كانت تُخفى فيها مصالح القوى الإمبريالية خلف المناورات الدبلوماسية والمؤسسـات الدولية قد انتهت. وها نحن أمام حقبة جديدة تُحسم فيها تلك المصالح علناً عبر القوة العسكرية والحرب.

لم تتمحور مناقشات المؤتمر حول سبل الحيلولة دون اندلاع حرب عالمية ثالثة، بل حول أفضل الطرق للاستعداد لها. إذ ترى الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة وأوربا أن الحرب ضرورة حتمية لا مفر منها.

افتتح المستشار الألماني فريدريش ميرتس المؤتمر بقوله: (لقد تجاوزنا معاً عتبة حقبة تتسم مجدداً بسياسة القوة، ولا سيما سياسة القوى الكبرى). وأضاف أن النظام الدولي القائم على الحقوق والقواعد لم يعد قائماً، وأنه يتعين على القوى الأوربية أن تعي هذه الحقيقة وأن (تنجز الاستعدادات اللازمة لهذه المرحلة الجديدة).

وفي خطاب حاد ذي نبرة فاشية، شنّ وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو هجوماً على السياسة الدولية خلال العقود الماضية، معتبراً أن الاعتقاد بأن انهيار الاتحاد السوفييتي قبل ٣٥ عاماً مثّل (نهاية التاريخ) كان (وهماً خطيراً) تعمل إدارة ترامب حالياً على تصحيحه.

وقـال روبيـو: (في ظل هـذا الوهم، تبنّينا رؤية عقائدية للتجارة الحرة غير المقيدة.. وفوّضنا سيادتنا بصورة متزايدة إلى المؤسسات الدولية، بينما استثمرت دول كثيرة في دول رفاه متضخمة على حساب قدرتها الدفاعية.. وفرضنا على أنفسنا سياسات طاقة تُفقِر شعوبنا لإرضاء عقيدة مناخية.. وفتحنا حدودنا

أمـام موجة هجرة غير مسبوقة تهدد تماسك مجتمعاتنا واستمرارية ثقافتنا ومستقبل شعوبنـا). وخلـص إلـى أن هذه (الفكرة الطائشة) تجاهلت طبيعة الإنسان ودروس خمسة آلاف عام من التاريخ، وكلفت بلاده ثمناً باهظاً.

وبخلاف الهجوم المباشر الذي شنّه نائب الرئيس الأمريكي جي. دي. فانس على القـوى الأوربيـة في مؤتمر العام الماضي، تبنّى روبيو هذه المرة نبرة أكثر تصالحية، متحدثاً عن (قرون من التاريخ المشترك، والإيمان المسيحي، والثقافة، والتراث، واللغة، والأسلاف، والتضحيات المشتركة). وأكد: (نحن نريد أوربا قوية).

وقد قوبل خطابه بتصفيق حار. ولعل عبارته (لا نريد أن يُكبّل حلفاؤنا بالشعور بالذنب والعار) لاقت صدى خاصاً لدى الأوسـاط الألمانية التي طالما دعت إلى تجاوز إرث الجرائم النازية كعائق أمام طموحاتها المتجددة في لعب دور قوة كبرى.

غير أن روبيـو لـم ينجح في تبديد التـوتـرات عبر الأطلسـي. فسياسات تـرامـب السـلطـويـة — مـن تقويض الحـقـوق الـديمـقـراطـيـة، وملاحـقـة المهاجرين، ونشر الجيش داخلياً، وإرساء نظام استبدادي — لا تثير اعتراضاً جوهرياً لدى القوى الأوربية. كما أنها لا تعارض حروبه الإمبريالية أو استعداداته لمـواجهـة الـصين. ففـي هـذا الـصـدد، تتقاطع مصالح الطبقات الحاكمة على جانبي الأطلسي.

وفيما تحشد إدارة تـرامـب قـوات بحرية ضخمة ضد إيران وتلوّح بضربات عسكرية واسـعـة، لم يُسمع في المؤتمر صـوت مـعـارض. بل تحـوّل الحـدث إلى منصة لترويج عـدوان محتمل جديد. وقد دُعي رضا بهلوي، نجل الشاه الذي أطاحت به ثورة ١٩٧٩، وألقى كلمة على هامش المؤتمر، مطالباً الولايات المتحدة بقصف إيران وتنصيبه رئيساً، على غرار ما قامت به وكالة الاستخبارات المركزية مع والده عقب انقلاب عام ١٩٥٣.

تتركز التوترات بين الاتحاد الأوربي والـولايـات المـتـحـدة حـول الـرسـوم الجمركية العقابية التي فرضها ترامب على المنتجات الأوربيـة، وتهديده بضم غرينلاند بالقوة، ومحاولته التوصل إلى اتفاق مع روسيا متجاوزاً الأوربيين.

ويُعـدّ تصعيد الحـرب ضـد روسيا محور (الاستعدادات للمرحلة الجديدة) التي تحدث عنها ميرتس. فقد استُخدم الهجوم الـروسـي على أوكـرانيـا ذريعة لتسريع إعادة التسلح الأوربـي. غير أن تصوير روسيا بوصفها المعتدي الساعي لغزو أوربا بأسرها يفتقر إلى الموضوعية.

فمنذ تفكك حلف وارسـو والاتحـاد السوفييتي، واصل حلف شمال الأطلسي توسعه شرقاً، ليضمّ معظم دول أوربا الـشـرقـيـة. وفي عـام ٢٠١٤، دعـمـت الولايات المتحدة وألمانيا تغيير السلطة في كييف، وشرعتا في تسليح الجيش الأوكراني. وأثارت خطط ضم أوكرانيا إلى الناتو، بحدودها الطويلة مع روسيا، مخاوف موسكو الوجودية، ما أدى إلى اندلاع النزاع. ومنذ ذلك الحين، يخوض الناتو حرباً بالوكالة في أوكرانيا، وقد تلقت كييف ٣٨٠ مليار يورو من الدعم العسكري والمالي الغربي.

ومـع تقليص تـرامـب للمساعدات الأمريكية، فإنه يُطالب الأوربيين بتحمل العبء المالي كاملاً. ولن تُسلّم الأسلحة الأمريكية إلا مقابل الدفع المسبق. ومع ذلك، لا تبدو أوربا مستعدة للتراجع، إذ تسعى إلى إخضاع روسيا وترى في الحرب وسيلة لتحقيق طموحاتها الجيوسياسية.

فقد خصصت ألمانيا وحدها أكثر من ألف مليار يـورو لإعـادة تسليح جيشها وبنيتها التحتية العـسـكـريـة، وتـدعـو إلـى إعـادة العمل بالتجنيد الإجـبـاري. وأكد ميرتس أن (أوربـا يجب أن تصبح فـاعـلاً في السـيـاسـة الـعـالـمـيـة، تمتلك استراتيجيتها الأمنية الخاصة)، مشدداً على جعل الجيش الألماني (أقوى جيش تقليدي في أوروبا في أقرب وقت).

كما دعا الرئيس الفرنسي إيمانويل مـاكـرون إلـى أن تـصـبـح أوربـا قـوة جيوسياسية، بما في ذلك تعزيز الردع النـووي، مشيراً إلى حوار استراتيجي بهذا الشأن مع ميرتس وقادة أوربيين آخرين. وتعهد رئيس الوزراء البريطاني كير ستارمر بتعزيز التعاون العسكري، مؤكداً ضـرورة الاستعداد للقتال عند الحاجة.

ولا يعـارض أي حـزب رئيسي هذه السياسة القائمة على عسكرة أوربـا، بمـا في ذلـك الأحـزاب الاجتـمـاعـية الديمقراطية والخضر وحـزب اليسار الألمانـي. كمـا دعـم الـديمـقـراطـيـون الأمـريكيـون في المؤتمـر الـدعـوات إلى تشديد المواجهة مع روسيا.

ويـرى المقال أن وقف خطر الحرب يتطلب حركة مستقلة للطبقة العاملة الدولية، تربط بين النضال ضد التقشف والاسـتـبـداد والحـرب، وبين مواجهة جذورها المتمثلة في النظام الرأسمالي، والنضال من أجل مجتمع اشتراكي.

النص مترجم عن يومية (العالم الاشتراكي) لكاتبه Peter Schwarz.

هل ستندلع الحرب في إيران في النهاية أم لا؟

تشير الأسباب الرئيسية بطبيعة الحال إلى أن الحرب أمر لا مفر منه على المدى المتوسط (خلال السنوات القليلة القادمة).

فلا يسع إسرائيل إلا أن تحاول القضاء على إيران، لأن فرصة مواتية كهذه قد لا تتكرر بالنسبة لها.

بالنسبة للولايات المتحدة، تعد هزيمة إيران، بل والسيطرة عليها إن أمكن، خطوة حاسمة في الحرب الحتمية ضد الصين، باعتبار ذلك خطوة أولى، أو إحدى الخطوات نحو قطع إمدادات النفط والغاز الصينية من الخليج. لذلك فإن الهجوم الأمريكي على إيران مسألة وقت لا أكثر.

كذلك، يتمثل أحد سيناريوهات ترامب ودوافعه المحتملة لمهاجمة إيران في استخدام هذه الحرب لإلغاء انتخابات التجديد النصفي للكونغرس الأمريكي المزمعة في نوفمبر المقبل، إذا ما ازداد احتمال خسارتها وفقدان الجمهوريين للسلطة. إلا أن هذا من شأنه أن يشير إلى حرب مع اقتراب الخريف.

كنت أفترض في السابق أن ترامب لن يشعل حرباً قبل موعد انتخابات التجديد النصفي إلا إذا اقتنع، قبل الانتخابات بوقت طويل، بأنه لم يعد لديه ما يخسره وأن الوضع سيكون كارثياً بالنسبة له على أي حال. على سبيل المثال، إذا تمكن الديمقراطيون من تضخيم فضيحة إبستين وربط ترامب بها. أو إذا اندلعت احتجاجات واسعة النطاق تطالب باستقالة ترامب في جميع أنحاء البلاد. وحتى في هذه الحالة، كنت أشك في أن ترامب سيجرؤ على ذلك، فلا يوجد ما يشير إلى قدرته على مثل هذا السلوك المحفوف بالمخاطر، وهو دائماً ما يتراجع، منذ أن اقتحم أنصاره مبنى الكابيتول في ٦ يناير ٢٠٢١.

كما أن عدم تجميد الحرب في أوكرانيا، وحتمية حدوث صدمة نفطية في حال إغلاق مضيق هرمز سيرفع من أسعار البنزين بشكل كبير قبيل انتخابات التجديد النصفي الأمريكية، وكلها عوامل ترجّح عدم اندلاع حرب في أي وقت قريب. عموماً، يصعب التنبؤ بمسار الحرب مع إيران ومدتها. فإذا كانت إيران فعلاً بالقوة التي اعتدنا عليها، فقد لا يحقق ترامب أي نصر قبل الانتخابات، وقد تكون العواقب وخيمة للغاية. وهذا عامل بالغ الأهمية لا يمكن تجاهله.

لكن، دعونا ننظر إلى قضية إبستين من زاوية مختلفة. فعلاقاته بالاستخبارات الإسرائيلية معروفة ومثبتة. وبالنظر إلى أن زوجة ترامب ميلانيا قد التقت به عن طريق إبستين وشريكته غيسلين ماكسويل، فمن الصعب تصديق أن ترامب بريء وأن نتنياهو لا يملك معلومات تدينه بشدة.

فإذا صح ذلك، فإن ترامب ليس سوى دمية مطيعة لنتنياهو، ولتحديد ما سيقدم عليه، علينا تحليل دوافع نتنياهو لا دوافع ترامب. قد يبدو هذا أشبه بنظرية مؤامرة، لكن، في ظل اغتيال الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي، وتفجير أجهزة البيجر، التابعة لأعضاء حزب الله، واغتيال قادة (حماس) وقادة عسكريين إيرانيين، يجب أخذ أي نظرية تتعلق بقدرات الموساد على محمل الجد.

وربما تبدأ الحرب باستفزاز جديد أو عملية إرهابية من قبل الموساد. وإذا كانت الولايات المتحدة وإسرائيل تهدفان إلى القضاء على القيادة الإيرانية، فربما يكون التفاؤل بالنجاح في هذا الاتجاه أحد العوامل التي تجعل الهجوم الوشيك ممكناً.

نلاحظ أنه وبرغم الظروف المواتية غير المسبوقة التي أتاحتها فرصة تاريخية نادرة، إن لم تكن استثنائية، للتخلص من الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية ومن (حزب الله) في لبنان، فقد أبطأت إسرائيل حتى الآن من وتيرة تحركاتها في هذه المناطق. فهل فعلت ذلك من أجل الحفاظ على بعض القوة لمواجهة إيران؟

يجدر بنا أيضاً النظر في سباق التسلح النووي المتسارع بين الدول المتوسطة والصغيرة حول العالم: فقد أعلنت تركيا وبولندا رغبتها في امتلاك أسلحة نووية. وتلتزم مصر والسعودية الصمت حالياً، ولكن إذا أعلنت دولة بحجمهما امتلاكها أسلحة نووية، فلن تنضم إيران وحدها، بل سينضم عدد من الدول الإسلامية الأخرى إلى سباق التسلح النووي علانية. وهو ما يمثل تحدياً خطيراً لكل من إسرائيل والولايات المتحدة، ويتطلب حلاً عاجلاً للقضية الإيرانية.

لا يمكن تجاهل حشد القوات الأمريكية حول إيران. لا نعلم تفاصيل كاملة عن الوضع، ولا يسعنا سوى التكهن. في نهاية المطاف، وفي رأيي المتواضع، يتوقف الأمر كله على من يتخذ القرار. فإذا كان ترامب هو صاحب القرار، فلن تكون هناك حرب في الأسابيع أو الأشهر القادمة. أما إذا كان نتنياهو هو صاحب القرار، فستندلع الحرب قريباً.

المحلل السياسي/ ألكسندر نازاروف

تدشين مجلس "سلامٍ ترامب"..

الهيمنـــة بـــلا قُفّـــازات

قبيل انعقاد الاجتماع الأول لـ(مجلس السلام) الذي أنشأه الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، في واشنطن أمس، بدا واضحاً أن القضية الفلسطينية لن تشكّل العائق الوحيد أمام طموح الولايات المتحدة إلى استبدال الأدوات والمؤسسات التي سادت عقب الحرب العالمية الثانية، وعلى رأسها الأمم المتحدة؛ إذ إنه على الرغم من أن ترامب جمع ثلّة من القادة للاستماع إلى (تقرير حالة) حول خطّته للسلام في قطاع غزة، إلا أن الاجتماع هدف أيضاً إلى استعراض ما وصفه الرئيس بـ(الإمكانات غير المحدودة للمجلس) التي تخوّله أن يصبح (الهيئة الدولية الأكثر أهمية في التاريخ). ودفع ذلك بالعديد من المراقبين إلى التحذير من أن عوامل من مثل (التفويض الغامض)، والشخصنة المبالغ فيها، جنباً إلى جنب قانون الدفع مقابل العضوية، والذي يؤدّي إلى تحييد غالبية الدول الصاعدة، قد تُحوّل (مجلس ترامب) إلى مشروع متضخّم يبحث عن مهمة موسّعة تفتقر إلى الشرعية الدولية الكاملة.

والواقع أن المجلس، الذي أنشئ، بدايةً، لمعالجة الأوضاع في غزة، عاد لينتقد، في ميثاقه الصادر حديثاً، (المؤسسات التي فشلت في كثير من الأحيان) في حلّ الأزمات، زاعماً أنه (يسعى إلى تعزيز الاستقرار واستعادة الحكم القانوني وتأمين السلام الدائم في المناطق المتضرّرة أو المُهدَّدة بالصراع). وفي مؤشر إلى أن واشنطن بدأت تفرض (شرعية) الكيان الوليد، قرّب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة موعد اجتماعه الرفيع المستوى، الذي كان مُقرّراً أمس، ويهدف إلى بحث اتفاق وقف إطلاق النار في غزة ومساعي إسرائيل للسيطرة على الضفة الغربية، إلى أول من أمس، وذلك على خلفية إعلان ترامب نيّته عقد اجتماعه الخميس، ما هدّد بتعقيد سفر الدبلوماسيين الذين يخطّطون لحضور الاجتماعَين.

وبصورة أعم، وبعدما استخدمت واشنطن القانون الدولي وما يسمّى بـ(النظام القائم على القواعد) لحماية هيمنتها، وتجاوز هذه القواعد عندما تتعارض مع مصالحها، بما في ذلك عن طريق إساءة استخدام (حق النقض) في الأمم المتحدة، ومواصلة التدخل في الانتخابات والانقلابات والاغتيالات ضدّ الدول ذات السيادة، يبدو أن (مجلس السلام) يهدف، اليوم، إلى تعزيز هذا الاتجاه وتكريسه، ولا سيما أنه يتجاهل، إلى حدّ كبير، المبادئ الدولية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، بما في ذلك حق السيادة الوطنية، وتقرير المصير، والمساواة في الحقوق، طبقاً لتقرير أورده موقع (ريسبونسيبل ستايتكرافت).

كذلك، فإن العديد من البلدان الأكثر اضطراباً وتخلّفاً في العالم لم تتلقّ دعوات إلى المشاركة في المجلس، فضلاً عن أنها سوف تجد صعوبة في سداد الرسوم البالغة مليار دولار، والمطلوبة مقابل عضوية تمتدّ لثلاث سنوات فيه. وطبقاً للموقع، وعلى الرغم من أن دولاً وأطرافاً (مهمة)، بما فيها السعودية وتركيا وإندونيسيا وإسرائيل، قبلت دعوة ترامب، إلا أن (حوالي ٤٠ دولة من أصل ٦٠ تودّدت إليها واشنطن للانضمام، لم توافق بعد). ويردف التقرير أنه حتى أعضاء المجلس العرب الذين قبلوا دعوة ترامب، اتخذوا هذا الموقف في محاولة لتجاوز أزمة غزة فقط، وهو ما قد يؤدّي، مستقبلاً، إلى تقويض شرعية المجلس، وخاصة في ما يتعلّق بالنزاعات التي تشمل دولاً غير أعضاء أو قضايا عالمية.

وممّا يزيد الوضع تعقيداً، (الشخصنة) من جانب ترامب، الذي يحاول ضمان نفوذ يتجاوز فترة ولايته كرئيس للولايات المتحدة، للمشروع؛ فهو يحدّد، بنفسه، من يتلقّى دعوات العضوية، ويتحكّم في الشؤون المالية لمجلس الإدارة، ويضع جدول الأعمال، ويمكنه الاعتراض على القرارات، وطرد أعضاء المجلس التنفيذي، فيما لا يجوز، في المقابل، استبداله إلا إذا استقال أو أُعلن

بالإجماع عجزه عن أداء مهامه، على أن يعيّن، منفرداً، رئيساً جديداً. وحتى في حال غيّرت كلّ من الصين وروسيا والهند موقفها، بعدما رفضت الانخراط في المجلس، فإنها قد تظلّ أكثر ميلاً إلى الأمم المتحدة، حيث تتمتع بنفوذ أكبر، فيما حافظت العديد من الدول الأوربية على مسافة من مشروع ترامب، وذلك على خلفية تحفظات من ضمّ روسيا إليه، مناقضةً إعلان الرئيس الأمريكي، في حديثه إلى الصحافيين، الإثنين، أنه (سيجمع جميع زعماء العالم) في جلسة أمس.

وكان لافتاً، في هذا الإطار، إعلان الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، في وقت سابق، أن بلاده مستعدّة لإنفاق مليار دولار من الأصول المجمّدة في الولايات المتحدة على (مجلس السلام)، حتى قبل أن تقرّر ما إذا كانت ستنضمّ إلى المبادرة أم لا، في وقت ترى فيه موسكو في مشروع ترامب محاولة أمريكية لإدارة الأزمات الدولية بشكل (فردي)، وانتزاع صلاحيات مجلس الأمن. من جهتها، انتقدت بكين غياب أي تمثيل فلسطيني رسمي في (مجلس السلام)، مؤكدة أن هذا التغييب يجعل من المبادرة بمثابة (إدارة قسرية) تفتقر إلى القبول الشعبي والشرعية الأخلاقية اللازمة لتحقيق سلام دائم.

وبالأرقام، وعلى الرغم من أن بعض وسائل الإعلام الغربية أشارت إلى أن إجمالي عدد الوفود الحاضرة في اجتماع أمس، يتجاوز الـ٤٥ دولة، إلا أنّه ومن بين نحو ستين دعوة وجّهها ترامب إلى رؤساء العالم للعمل في المجلس – لا حضور الاجتماع فقط –، وافق حوالي عشرين قائد دولة فحسب على الانضمام. ومن بين هؤلاء بعض الشخصيات البعيدة كلّ البعد عن أحداث الشرق الأوسط، إلا أنّها تحظى بـ(قبول) لدى ترامب، من مثل الرئيس الأرجنتيني خافيير ميلي ورئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان. وإذ وافق، مثلاً، رئيس الوزراء الباكستاني على الحضور، فإن الكثير من الدول في الشرق الأوسط قرّرت إرسال مسؤولين من الرتب الدنيا.

من جهتها، رفضت بعض الدول الأوربية، بما فيها النمسا وفرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا واليونان وإيطاليا وأوكرانيا وغيرها، الانضمام إلى المبادرة، وذلك على خلفية تحفّظات على ميثاق المجلس وغياب أي تمثيل فلسطيني فيه، فيما أصبح البابا ليو، أحدث زعيم عالمي يرفض دعوة ترامب. وبينما ارتأت بعض تلك الدول إرسال وفود بصفة (مراقب) إلى جلسة أمس، رفض رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو الحضور، ومثّله وزير الخارجية جدعون ساعر. وعلى الرغم من موافقة كندا على الانضمام، فقد ألغى ترامب الدعوة الموجّهة إليها، بسببٍ من تنديد رئيس وزرائها، مارك كارني، في خطابه في (المنتدى الاقتصادي العالمي) في دافوس، بـ(الهيمنة الأمريكية).

ووسط انتشار أنباء عن خطط أمريكية لبناء قاعدة عسكرية تتّسع لخمسة آلاف شخص في غزة – وفقاً لسجلّات التعاقد مع (مجلس السلام) التي اطّلعت عليها صحيفة (الغارديان) البريطانية –، وستُستخدم كـ(قاعدة عمليات عسكرية للقوة الدولية لتحقيق الاستقرار)، إلا أنه حتى الآن، بدأت إندونيسيا، وحدها، ترتيبات لإرسال قوات إلى غزة، وذلك بحلول نيسان. وعلى الرغم من قرار جاكرتا هذا، أكّد المسؤولون الإندونيسيون أن جنودهم لن ينتشروا خارج النصف الذي لا يزال يحتلّه الجيش الإسرائيلي، في انعكاس لواحدة من بين جملة من القضايا، التي تجعل أهداف خطة ترامب لغزة، بعيدة المنال في الحدّ الأدنى.

ترامب يعِد بـ(جنّة) مفقودة

على الرغم من المساعي المُكثّفة التي بذلها الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، لتحويل تدشين (مجلس السلام) في مقرّ (المؤسسة الأمريكية للسلام) في واشنطن إلى حدث دولي بارز، فقد جاءت هذه الفعالية لتعزّز الارتياب لدى أكثر من عاصمة، ولا سيما في صفوف الحلفاء التقليديين الذين رفضوا الدعوة، أو حضروا بتمثيل متدنّ، أو اكتفوا بالمراقبة، في مؤشر إلى ضعف التأييد الدولي للمشروع.

وقال ترامب خلال كلمته الافتتاحية إنه (لا شيء أهم من السلام، والحرب تكلّف أكثر بكثير من السلام)، مضيفاً أن (مجلس السلام) من (إنجازات إدارتي إلى جانب إنهاء عدد من الحروب). وإذ رأى أن (هذا المجلس سيحقّق إنجازات كبيرة)، فهو عاد وهدّد بأن (حركة حماس ستفي بالتزاماتها بموجب اتفاق غزة وإلّا سنواجهها بقسوة).

وفيما أعلن ترامب أن الولايات المتحدة ستساهم بـ(١٠ مليارات دولار) في (مجلس السلام)، أشار أيضاً إلى أن كازاخستان وأذربيجان والإمارات والمغرب والبحرين وقطر والسعودية وأوزبكستان والكويت قدّمت أكثر من ٧ مليارات دولار لدعم جهود الإغاثة في غزة.

وإذ تُعدّ هذه المساهمة ضئيلة بالمقارنة مع التقديرات المالية لإعادة إعمار القطاع، والتي لا تقلّ عن ٧٠ مليار دولار، فقد جاءت أبرز المساهمات من الدول الخليجية؛ إذ تعهّدت السعودية وقطر والكويت بتقديم مليار دولار من كلّ منها، والإمارات بـ١,٢ مليار دولار. كما أعلنت خمس دول (إندونيسيا والمغرب وكازاخستان وكوسوفو وألبانيا) إرسال قوات للعمل ضمن ما يُسمى (قوة الاستقرار الدولية)، وأكّدت مصر والأردن، من جهتهما، أنهما سيتولّيان تدريب عناصر شرطيين فلسطينيين، في حين جدّدت تركيا التي يعترض الاحتلال على مشاركتها، على لسان وزير خارجيتها حاقان فيدان، استعدادها (للإسهام في قوة الأمن في غزة).

وفي السياق نفسه، أعلن منسّق (مجلس السلام)، نيكولاي ملادينوف، أن باب الانتساب فُتح لإنشاء قوة من الشرطة في قطاع غزة (تكون بعيدة من نفوذ حركة حماس). وقال ملادينوف، خلال الاجتماع، إنه (في الساعات الأولى فقط (لفتح باب الانتساب)، قدّم ألفا شخص طلبات للانضمام إلى قوة الشرطة).

عن (الأخبار)

على الرغم من المساعي المُكثّفة التي بذلها الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، لتحويل تدشين (مجلس السلام) في مقرّ (المؤسسة الأمريكية للسلام) في واشنطن إلى حدث دولي بارز، فقد جاءت هذه الفعالية لتعزّز الارتياب لدى أكثر من عاصمة، ولا سيما في صفوف الحلفاء التقليديين الذين رفضوا الدعوة، أو حضروا بتمثيل متدنّ، أو اكتفوا بالمراقبة، في مؤشر إلى ضعف التأييد الدولي للمشروع.

اقتصاد العالم في مهب "عدم اليقين المطلق"

دخل الاقتصاد العالمي في نفق من الغموض غير المسبوق خلال شهر شباط (فبراير) الحالي؛ فقد قفز (مؤشر عدم اليقين العالمي) (WUI) إلى مستويات تاريخية مرعبة بلغت ١٠٦٨٦٢ نقطة، ما يعني حقبة (عدم اليقين المطلق).

هذا الرقم لا يُمثل مجرد زيادة عابرة في التوترات، بل هو انفجار في معدلات القلق يتجاوز بمراحل كبرى الأزمات التي هزّت البشرية في التاريخ الحديث، بما في ذلك أحداث ١١ أيلول (سبتمبر)، والأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨، وحتى الذروة التي سجلتها جائحة (كورونا) في ٢٠٢٠، ما يضع النظام العالمي أمام اختبار هو الأصعب منذ عقود.

هذا الارتفاع القياسي يستمد أهميته من طبيعة البيانات التي يعتمد عليها المؤشر؛ فهو لا يقيس (ضجيج) وسائل التواصل الاجتماعي أو مشاعر المستهلكين المتقلبة، بل يستند إلى تحليل دقيق للتقارير المهنية الصادرة عن خبراء ومحللين في ١٤٣ دولة.

وتعكس هذه التقارير، التي يكتبها محللون محترفون لتقييم المخاطر على أرض الواقع، حالة من الشلل في القدرة على التنبؤ بالسياسات المستقبلية.

فبينما كانت البنوك المركزية في الماضي تعمل مثل صمامات أمان لإطفاء الحرائق المالية، أصبحت هي نفسها في عام ٢٠٢٦ جزءاً من معادلة عدم اليقين؛ فقد تزايدت الضغوط السياسية على استقلالية البنوك المركزية الكبرى، ما جعل الأسواق تُشكك في قدرة هذه المؤسسات على كبح التضخم أو إدارة أسعار الفائدة بعيداً عن الأجندات الحزبية.

وفي واجهة هذا المشهد المضطرب، تبرز (القومية التجارية) بوصفها أكبر تهديد للنمو العالمي؛ إذ تحوّلت الرسوم الجمركية من مجرد أدوات لحماية الصناعات المحلية إلى أسلحة استراتيجية في صراع النفوذ بين القوى الكبرى.

ويشير تقرير المخاطر العالمية لعام ٢٠٢٦ إلى أن المواجهات الجيواقتصادية باتت المحرك الأول للأزمات، ما دفع الشركات العالمية إلى الدخول في دوّامة من إعادة هندسة سلاسل الإمداد بشكل متكرر.

ولا تتوقف المخاطر عند حدود التجارة، بل تمتد لتضرب أسس الاستقرار المالي في الولايات المتحدة التي كانت تاريخياً صمام أمان للأسواق العالمية.

فقد سجل مؤشر عدم اليقين الأمريكي مستويات تفوق ما شهده العالم إبان الجائحة، مدفوعاً بالجدل المتصاعد حول استقلالية (الاحتياطي الفيدرالي) والمخاوف بشأن استدامة الماليّة العامة.

ويتجلّى هذا القلق بوضوح في أسواق العملات؛ حيث تراجع مؤشر الدولار نحو مستوى ٩٥ نقطة، وهو أدنى مستوى له منذ سنوات، في حين اندفع المستثمرون نحو الملاذات الآمنة التقليدية، ما دفع أسعار الذهب للتحليق فوق مستويات ٥٥٠٠ دولار للأونصة.

هذا الهروب الجماعي نحو الأصول الصلبة يعكس مخاوف عميقة بشأن استدامة الديون السيادية، خصوصاً مع توقعات تضاعف مدفوعات الفائدة على الديون العالمية خلال السنوات القليلة المقبلة.

وعلى الصعيد الجيوسياسي، يبدو أن العالم فقد بوصلة التنسيق الجماعي، فالحرب في أوكرانيا التي دخلت عامها الخامس تسببت في نزيف مستمر في أسواق الطاقة والغذاء العالمية، وأجبرت دول (الناتو) على رفع موازنات الدفاع لمستويات تلامس ٥ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وفي الشرق الأوسط، يظل التوتر القائم بين إيران وإسرائيل سيفاً مسلطاً على طرق الملاحة وإمدادات الطاقة العالمية.

هذا المشهد المزدحم بالصراعات، تزامناً مع انسحاب قوى كبرى من منظمات دولية، مثل منظمة الصحة العالمية وتوسع تكتلات مثل (بريكس) لتعزيز سياسات (إلغاء الدولرة)، أدى إلى تفتت الحوكمة العالمية، ما جعل الأسواق تسعر غياب التنسيق الدولي بوصفه واحداً من أخطر أنواع المخاطر الاستثمارية.

وفي مفارقة لافتة، تبدو أسواق الأسهم العالمية منفصلة عن هذا الواقع المليء بالمخاطر؛ إذ يواصل مؤشر (ناسداك) التداول فوق مستويات ٢٤٠٠٠ نقطة. ويرى المحللون أن هذا الانفصال بين أسعار الأصول ومؤشرات عدم اليقين هو حالة استثنائية تاريخياً؛ فعادةً ما تترجم هذه الضغوط إلى تقلبات حادة في البورصات.

ختاماً، فإن عام ٢٠٢٦ يرسم صورة لواقع اقتصادي جديد لا تحكمه القواعد القديمة؛ حيث تتوقع الأمم المتحدة نمواً عالمياً متواضعاً، وهو ما يترك الحكومات دون هوامش أمان مالية كافية لمواجهة أي صدمة قادمة. إن مؤشر (١٠٦٨٦٢) نقطة هو جرس إنذار يؤكد أن العالم لا يواجه مجرد أزمة عابرة، بل يمر بعملية إعادة تشكيل شاملة ومؤلمة للنظام الاقتصادي والسياسي. وبالنسبة للمستثمرين وصناع القرار، فإن الرسالة واضحة: الاستقرار لم يعد مضموناً، والتحوط عبر تنويع العملات والاعتماد على الأصول الدفاعية لم يعد خياراً، بل صار ضرورة حتمية للنجاة في عصر (عدم اليقين المطلق).

عن (الشرق الأوسط)

عام ٢٠٢٦ يرسم صورة لواقع اقتصادي جديد لا تحكمه القواعد القديمة؛ حيث تتوقع الأمم المتحدة نمواً عالمياً متواضعاً، وهو ما يترك الحكومات دون هوامش أمان مالية كافية لمواجهة أي صدمة قادمة.

السويداء: الأمن يلقي القبض على عصابة سرقة كابلات الهاتف والإنترنت

» السويداء - معين حمد العماطوري

استيقظ الأهالي في أحياء متفرقة من مدينة السويداء، فوجدوا كابلات الهاتف والإنترنت مقطوعة بسبب تعرضها للسرقة. تسبب هذا الأمر بارتباك حقيقي في الحياة اليومية، وألحق خسائر كبيرة بشركة الاتصالات، إضافة إلى خروج آلاف الخطوط الهاتفية عن الخدمة وانقطاع الإنترنت عن معظم الفعاليات التجارية والصناعية والشعبية. وقد أثارت الحالة استياءً واسعة دفع الأهالي إلى تنظيم حراسات شعبية ليلية في الأحياء المتضررة، بالتزامن مع متابعة الأجهزة الأمنية للحادثة.

شركة الاتصالات تعلن الإنجاز:

بعد أيام من انقطاع الخدمة وتخريب الكابلات، أعلنت مديرية اتصالات السويداء عن إنجاز أعمال الصيانة والتأهيل في عدة مراكز، شملت:

- مركز شقا وقرية الجنينة بارك: تم تنفيذ أعمال نقل وتجليس أعمدة ومعالجة الأعطال في الشبكة الهاتفية.
- قرية صما – البردان (مركز اتصالات صلخد): تمت معالجة الأعطال المعلقة.
- مركز السويداء الأول: الانتهاء من توصيل الكبل ١١ (سعة ١٢٠٠ خط) الذي يغذي منطقة (المساكن الخضر)، وسحب وتجهيز الكبل الأول (سعة ١٨٠٠ خط) المغذي لمنطقة دوار الدبابة، على أن يبدأ العمل به يوم غد الاثنين.
- مركز اتصالات السويداء الثاني: الانتهاء من توصيل الكوابل الفرعية للمجموعتين المغذيتين لمنطقة حي الدبيسي (شرقي مشفى السلام)، والانتهاء من توصيل الكبل ١٥ (سعة ١٢٠٠ خط) المغذي لمنطقة دوار العمران، حتى سوق الهال وطريق الحج. كما تم توصيل ١٠٠٠ رقم من الكبل الأول (سعة ١٨٠٠ خط) المغذي لمنطقة غربي المركز الثقافي حتى دوار العمران وجسر الأعوج، إضافة للمجموعة المغذية لمنطقة الملعب البلدي والعيادات الشاملة.

العين الساهرة لا تغفل:

في هذه الأثناء، تمكنت قوى الأمن الداخلي في السويداء من إلقاء القبض على العصابة المتورطة بسرقة الكابلات. وأفادت الصفحة الرسمية لقوى الأمن الداخلي بأنه (بمتابعة حثيثة وعملية نوعية، ألقت وحداتنا القبض على مرتكبي جريمة قطع أكبال الهاتف في مدينة السويداء).

وأضافت الصفحة أنه (بالتوسع في التحقيق معهم في فرع الأمن الجنائي، اعترف أفراد العصابة بإقدام مجموعة من الخارجين عن القانون على قطع وسرقة أكبال الهاتف من أربعة مراكز (اثنان منها على الطريق الواصل من المتحف باتجاه دوار الباشا، ومركز مقابل الأحوال المدنية، ومركز آخر بقرب دوار الدبابة)، وذلك بالاشتراك مع مجموعة أخرى مخصصة للسرقة).

واختتمت قيادة الأمن الداخلي منشورها بالتأكيد على أن (فرع الأمن الجنائي مستمر بمتابعة باقي أفراد العصابة والبحث والتحري عن أماكن تواجدهم حتى إلقاء القبض عليهم وتقديمهم للقضاء المختص أصولاً).

تحية مضاعفة.. وسؤال مفتوح:

في خضم هذا الحدث، تتجه الأنظار بكل تقدير إلى جهازين أساسيين: شركة الاتصالات التي بذلت جهوداً كبيرة لإصلاح الأعطال في فترة قياسية، وقوى الأمن الداخلي التي تمكنت بسرعة من إلقاء القبض على الجناة.

كما لا يمكن إغفال الدور الحيوي للمجتمع الأهلي الذي ساند الجهات الرسمية بتنظيم نوبات حراسة ليلية في الأحياء، وتركيب أجهزة إنارة على نفقتهم الشخصية، في صورة رائعة من صور التكافل والتعاون.

ويبقى السؤال الأكبر: هل يبقى المجتمع يعيش على فتات الوعود... أم يحين وقت الالتفات الجدي لجذور المشكلة الاقتصادية والاجتماعية؟

لماذا السرقة؟

يبقى السؤال الملح: لماذا يلجأ البعض لسرقة كابلات الهاتف، رغم أن تكلفة إصلاح الأضرار أضعاف مضاعفة لقيمة المسروق، فضلاً عن تعطيل مصالح الناس والمجتمع والفعاليات الصناعية والتجارية والإدارية؟!

يطرح البعض مؤشراً قد يفسر هذه الظاهرة، وهو الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد، وتأخر الرواتب، وانتشار الفقر والعوز، مما يدفع بعض ضعاف النفوس لارتكاب أعمال خارجة عن القانون. ومع ذلك، يبقى المجتمع رافضاً لهذه التصرفات، لانعكاساتها السلبية على الحياة اليومية والخدمات الأساسية.

سورية 2026: الإنعاش المليارِي بين منطق الاستثمار وحدود السيادة

» سليمان أمين

في لحظة تبدو فيها سورية وكأنها تخرج شكلياً من نفق الحرب، تعود لغة الأرقام المليارية إلى صدارة المشهد السياسي والاقتصادي. عقود طاقة واتصالات، تحالفات دولية عابرة للأقاليم، وخطاب رسمي يُروّج لما يشبه (خطة إنعاش) كبرى. غير أن القراءة الجيوسياسية الباردة، تكشف أن المسألة أبعد من كونها تدفق رساميل، وأقرب إلى إعادة هندسة الدولة السورية ووظيفتها في النظام الإقليمي والدولي.

السؤال المركزي ليس ما إذا كانت سورية بحاجة إلى الاستثمار – فهي بلا شك بحاجة ماسة إليه – بل أي نوع من الاستثمار، وبأي شروط، وعلى حساب من؟

أرقام كبيرة.. وأفق زمني مؤجل

في أيار (مايو) ٢٠٢٥، أُعلن عن توقيع عقود في قطاع الطاقة تُقدَّر قيمتها بنحو سبعة مليارات دولار، تبعها في كانون الثاني (يناير) ٢٠٢٦ عقد في قطاع الاتصالات بقيمة مليار دولار. هذه الأرقام، حين تُقرأ خارج سياقها، توحي بعودة الثقة الدولية وبداية دورة اقتصادية جديدة. لكن التجربة المقارنة في دول ما بعد الصراع تشير إلى أن حجم الاستثمار لا يُقاس فقط بقيمته الاسمية، بل بقدرته على تحسين شروط العيش خلال المدى القصير والمتوسط.

المشكلة أن هذه المشاريع، بحكم طبيعتها الإنشائية والتقنية الثقيلة، لن تُترجم إلى كهرباء مستقرة أو إنترنت ميسّر قبل ٢٠٢٧ أو ٢٠٢٨. في المقابل، تُطبَّق منذ الآن شروط مالية صارمة، أبرزها رفع الدعم عن المواد الأساسية وتحرير تدريجي للأسعار، بوصفها (إصلاحات ضرورية) لجذب المستثمرين. هكذا ينشأ اختلال واضح بين كلفة آنية يتحملها المجتمع، وعائد مؤجل لا يملك ضمانات اجتماعية صلبة.

يمكن القول إن سورية انتقلت من ساحة حرب مفتوحة إلى ساحة ارتهان اقتصادي تقني. فالسيطرة لم تعد تُمارَس عبر السلاح، بل عبر الشبكات والبنى التحتية والعقود. دولة (تتنفس) عبر منظومات يملك مفاتيحها ممولون خارجيون، تظل دولة محدودة السيادة، حتى لو غابت الدبابات عن شوارعها

تحالف دولي.. ومصالح محسوبة

تقف خلف هذه الاستثمارات بنية دولية متعددة الأطراف، تضم تحالفاً قطرياً–تركياً–أمريكياً، تشارك فيه شركات كبرى مثل UCC وKalyon و Power International. وقد لعب المبعوث الأمريكي توم باراك دور مهندس الترتيبات، مدعوماً بضمانات سياسية من شخصيات نافذة في الكونغرس، أبرزها السيناتور ليندسي غراهام.

من زاوية جيوسياسية، لا يُمكن فصل هذه العقود عن إعادة تموضع الولايات المتحدة في سورية: انسحاب عسكري تدريجي يقابله حضور اقتصادي–تقني متزايد. فالنفوذ لم يختفِ، بل غيّر أدواته. وبدلاً من القواعدَ العسكرية، باتت عقود الكهرباء والاتصالات تؤدي وظيفة استراتيجية مماثلة، عبر التحكم غير المباشر بمفاصل الحياة اليومية.

الخصخصة المقنعة لقطاعات سيادية

رسمياً، تُقدَّم هذه الاتفاقات بوصفها شراكات استثمارية. عملياً، هي نقل طويل الأمد لإدارة قطاعات سيادية – الطاقة والاتصال – إلى شركات أجنبية، بعقود تمتد لسنوات طويلة، وبهوامش محدودة للرقابة العامة. هذا التحول يثير إشكالية كلاسيكية في الاقتصاد السياسي: متى يتحول الاستثمار إلى خصخصة مقنّعة؟ ومتى تصبح الدولة مجرد ضامن قانوني لمصالح رأس المال الخارجي؟

في الحالة السورية، تتفاقم هذه الإشكالية بسبب ضعف المؤسسات، وغياب برلمان فاعل، وانعدام الشفافية حول تفاصيل العقود. ما يُطلب من المجتمع هو الثقة، لا المشاركة، والانتظار، لا المساءلة.

شارع منقسم بين الواقعية والخوف

يعكس الرأي العام السوري هذا التوتر. فهناك تيار (واقعي) يرى في سياسات أحمد الشرع براعة تكتيكية: ربط مصالح القوى الكبرى بسورية هو، برأيهم، بوليصة تأمين ضد الفوضى والعودة إلى الحرب. من هذا المنظور، تبدو السيادة مفهوماً نسبياً، أقل أهمية من إنهاء الظلام والانهيار.

في المقابل، يرى تيار آخر أن البلاد تنزلق نحو نموذج (الدولة–الشركة)، حيث يُدار الوطن كملف استثماري، ويُختزل المواطن إلى مستهلك خدمات لا شريكاً في القرار. هذا التيار لا يرفض الإعمار، لكنه يشكك في منطقه الاجتماعي، ويتخوف من إعادة إنتاج التبعية بأدوات ناعمة.

خطاب الصبر.. وحدوده السياسية

تتكرر حجة مفادها أن السوريين صبروا عقوداً، ويمكنهم الصبر سنوات إضافية حتى تؤتي الاستثمارات ثمارها. غير أن هذا الخطاب يتجاهل فارقاً أساسياً بين صبر فُرض بالقوة في ظل نظام مغلق، وصبر يُطلب اليوم مقابل وعود اقتصادية غير ملموسة.

في التحليل السياسي، الصبر ليس فضيلة بحد ذاته، بل وظيفة مرتبطة بوجود أفق واضح وعقد اجتماعي جديد. ما يحدث حالياً هو تحميل الفئات الأضعف كلفة الانتقال، دون ضمانات كافية بأن هذا الانتقال سيعمل لصالحها.

من الحرب إلى الارتهان الاقتصادي

يمكن القول إن سورية انتقلت من ساحة حرب مفتوحة إلى ساحة ارتهان اقتصادي–تقني. فالسيطرة لم تعد تُمارَس عبر السلاح، بل عبر الشبكات والبنى التحتية والعقود. دولة (تتنفس) عبر منظومات يملك مفاتيحها ممولون خارجيون، تظل دولة محدودة السيادة، حتى لو غابت الدبابات عن شوارعها.

هذا النمط ليس استثناءً سورياً، بل جزء من ظاهرة أوسع في دول ما بعد النزاعات، حيث يُستبدل التدخل العسكري المباشر بهيمنة اقتصادية طويلة الأمد.

ما الذي يمكن فعله؟

البديل ليس في رفض الاستثمار أو التلويح بشعارات سيادية مجردة، بل في إعادة التوازن. أولاً، الشفافية الكاملة: نشر تفاصيل العقود، ومددها، وآليات فض النزاعات، وحصص الدولة الفعلية. ثانياً، الانتقال من الاحتفاء بالأرقام إلى قياس النتائج الاجتماعية: كهرباء متاحة، خدمات ميسّرة، وحماية للفئات الهشة.

ثالثاً، توطين جزء من السيادة الاقتصادية عبر حماية الشركات والخبرات السورية، ومنع تحول السوق المحلي إلى هامش تابع لرأس المال الأجنبي. فالإعمار الذي لا يخلق طبقة إنتاج محلية هو إعمار هش، مهما بلغ حجمه.

خاتمة: اختبار الدولة

سورية اليوم أمام اختبار يتجاوز مسألة الإعمار. إنه اختبار تعريف الدولة نفسها: هل هي وسيط بين رأس المال والمجتمع، أم فاعل سيادي يوازن بين الاستثمار والعدالة الاجتماعية؟ الإنعاش الذي يبدأ بعقود مليارية وينتهي بمواطن أكثر فقراً هو انتعاش على الورق فقط. أما الخروج الحقيقي من عنق الزجاجة، فيبدأ بالاعتراف بأن السيادة التي لا تُترجم خبزاً وكهرباء وكرامة، تبقى سيادة ناقصة، مهما حسنت عناوينها.

سورية اليوم أمام اختبار يتجاوز مسألة الإعمار. إنه اختبار تعريف الدولة نفسها: هل هي وسيط بين رأس المال والمجتمع، أم فاعل سيادي يوازن بين الاستثمار والعدالة الاجتماعية؟ الإنعاش الذي يبدأ بعقود مليارية وينتهي بمواطن أكثر فقراً هو انتعاش على الورق فقط. أما الخروج الحقيقي من عنق الزجاجة، فيبدأ بالاعتراف بأن السيادة التي لا تُترجم خبزاً وكهرباء وكرامة، تبقى سيادة ناقصة، مهما حسنت عناوينها

أربعة استحقاقات قادمة

هل تتموضع سورية ببداية مسار الاقتصادات الناشـــئة بعـــد تجاوز أعنـــاق الزجاجات؟

» زياد أيوب عريش

* لم يعد مُغرياً الإبهار بالأقوال، دون خارطة طريق للنهوض (رفع سعر الكهرباء: نجحت العملية لكن المريض ازداد اعتلالاً).

+ هل سنقطف ثمار المشاريع الاستراتيجية (ملتقيات وعقود الاستثمار مع الدعم الخليجي والتركي) والمؤسسات الدولية للإصلاح الاقتصادي (الموازنة والسياسة التجارية والضريبة والمالية والنقدية، والتنمية الصناعية والزراعية الغائبتين)؟

+ لم تَقْوَ الليرة السورية وسعر صرفها رغم تبديلها، وبضغوط تضخمية وانخفاض القدرة الشرائية.

+ ماذا سنفعل بعوائد النفط والغاز المُستعاد، وبعد إمداد المصافي؟ أنبقى أسيري منطق الريع أم ننتقل هذه المرة إلى مقاربة تنموية مستدامة، مع ازدياد عوائد تصدير الفوسفات (التي وحدها ستصل إلى مليار دولار خلال سنتين، ودون غسيل وتجفيف وتصنيع متقدم)؟

+ ما العمل بعد ترشيد المواطنين (القسري) لاستهلاك الكهرباء واللجوء لمُعاملات الإحلال (المازوت) والاستبدال علىَ حساب الإنتاجية ودون تنامي تحصيل الفواتير المرهقة؟

+ هل سنقع في (فخ الزمن) بالتخلص العاجل للأوراق القديمة؟ فرغم تسهيل التعامل النقدي مع تبديل العملة، لم يُعلن عن أية خطة مالية مصرفية نقدية للنهوض بقنوات الإقراض وبقينا حبيسي سياسة حبس السيولة ودون إعادة تقييم لليرة، حيث سعر الصرف الرسمي والسوق الموازية لم يتغير جوهرياً، بل استمرت الضغوط التضخمية وانخفاض القدرة الشرائية وارتفاع الأسعار!

الملحة.

* رفع سعر الكهرباء: نجحت العملية لكن المريض ازداد اعتلالاً.

* مراهنات على تصدير كميات متنامية من الفوسفات، ولكن.

بعد استعادة الحقول النفطية والغازية الرئيسية في مناطق الشرق والشمال الشرقي، من المتوقع تحقيق إنتاج اضافي من النفط من مستوى حالي (٩٠-١٠٠ ألف برميل/ يوم) إلى ١٥٠ ألف ب/ي قبيل نهاية العام الجاري بفضل إعادة تشغيل حقول عديدة (كالعمر والرملة). مما سيسمح تدريجياً بتقليص الاستيراد (من الخام ومشتقاته) من ٨٥٪ قبل عام ٢٠٢٥ إلى أقل من ٢٠٪ اليوم. ومع ذلك، يظل السؤال الجوهري: ماذا سنفعل بالفائض الذي سيتكون بعد سنة ونصف أو سنتين، مع تطوير حقول إضافية حالية كما الحال في حقول السورية للبترول ذات النفط الثقيل كالسويدية ورميلان وكراتشوك حيث يعتبر حقل السويدية النفطي الى جانب حقل عمر والرصافة من الحقول الكبيرة الى جانب حقل الشاعر للغاز، فهل سنستخرج بهدر دون تنمية، أم نستغل عوائده الاقتصادية؟

الهدر المستمر: نموذج قديم يهدد الاستدامة

فرغم الاكتفاء الظاهري، يعاني القطاع من هدر هائل. يُفقد نحو ٣٠-٤٠٪ من الإنتاج بسبب تسربات الأنابيب القديمة، غياب الصيانة، وعدم كفاءة مصفاتي بانياس وحمص، التي تعمل بطاقة ٦٠٪ فقط. أما تخصيص الاستيراد للمشتقات (مثل البنزين والديزل اي المازوت الثقيل) فيغطي النقص، لكنه يستهلك احتياطيات العملة الأجنبية، مما يفاقم التضخم. في السابق، كان الاعتماد على الاستيراد مع دعم غير رشيد يشجع على الإسراف، لكن اليوم، مع الفائض النسبي المتوقع، هل سيستمر الهدر دون خطة تنموية. هل نكتفي بـ(توفية القطع)، أم نبني صناعات قائمة على التقانة؟

الكهرباء: نجحت العملية لكن ازداد المريض سقامةً

قد نبالغ بالتعبير لكن عندما كانت الكهرباء رخيصة جداً وما كنت أسميه (ملطشة) (كل شيء على الكهرباء) كان الإنتاج بالكاد يكفي خُمس الطلب، مع انقطاعات تصل إلى ٢٠ ساعة يومياً في دمشق مثلاً. الآن، بعد الرفع غير العقلاني لسعرها، أصبحت في العاصمة تأتي ٢٢ ساعة، فنجحت العملية لكن المريض ازداد اعتلالاً حيث نسبة التحصيل مازالت متدنية وكأننا ضمن معركة كسر عظم او عصيان قسري غير معلن، حيث جزء بسيط من مَن يستعلم عن الفاتورة يسدد! فالرفع السعري دون تحسين الكفاءة يؤدي الان (إلى جانب غياب سياسة اقتصادية بملامح واضحة) إلى انهيار الصناعات الصغيرة والأجواء الى المزيد من المولدات الخاصة، التي تستهلك وقوداً مستورداً. هذا التناقض يعكس فشل السياسات: زيادة الإنتاج دون تنويع المصادر أو تشجيع الادخار والاستثمار في كفاءة الطاقة.

استغلال الفائض: فرص التنمية الاقتصادية

بدلاً من الهدر، يمكن تحويل الفائض إلى محرك تنموي، من خلال تطوير صناعات المحتوى الرقمي الغائبة عنها سورية. فرغم حضور وفود عديد وعقد عدة ملتقيات للمغتربين، مازال عدد الشركات المسجلة والتي تستهدف السوق الداخلية هزيلاً. وبدل الرهان على مكامن توفير الهدر في انتاج وتوزيع الكهرباء مازلنا نفضل إضافة استطاعات جديدة. أيضاً، لا يجوز عقلانياً الرهان على تصدير كميات متنامية من الفوسفات الخام دون تطوير الصناعات المبنية عليه وخاصة الاسمدة.

في الختام نشدد على أن الاكتفاء ليس نهاية والحلول القسرية قد تعطي نتائج عكسية ان لم نتجاوز مرحلة التحول الطاقوي الضرورية.

ان استغلال الفائض يمكن أن يعيد سورية إلى دائرة الاقتصادات الناشئة، شريطة الابتعاد عن الهدر والاعتماد على الاستدامة.

المصدر: صفحة جمعية العلوم الاقتصادية

التفاصيل للنقاط التالية

استعادة حقول النفط والغاز: بين الاكتفاء الوهمي والتنمية

من طلائع البعث إلى الوحي الشريف.. أجيـــــال مُدجّنـــــة خانعـــة

» إيمان أحمد ونوس

إن مستقبل أي مجتمع مرهون بتنشئة أجياله تنشئة علمية وأخلاقية جيدة، قائمة على تشجيع التساؤل والاستفسار تمهيداً للاستكشاف والبحث. وهذا ما تعمل عليه الدول المتحضّرة ابتداءً من مراحل التعليم المبكر- رياض الأطفال- مروراً بالمرحلة الهامة، مرحلة التعليم الأساسي التي تُعتبر المرحلة التأسيسية لتوجهات الطفل عموماً، ما يجعله حين الانتقال إلى مرحلة أعلى أن يكون متمكّناً من المعارف التي حصّلها سابقاً لتكون مفتاح خياراته لاحقاً.

أما في المجتمعات النامية والمتخلفة، تعتمد التنشئة على الاستمرار بتعزيز المفاهيم والقيم التقليدية (الدينية والاجتماعية والتعليمية) ضمن نسق تلقيني ببغاوي لا أكثر، وهذا بسبب سيطرة رجال الدين الساعين إلى نشر التعليم الشرعي من جهة وأنظمة الحكم المتكئة على منظمات سياسية تربوية من جهة أخرى بغية السيطرة على المجتمع بمختلف شرائحه.

في سورية، عمل نظام البعث منذ ستينيات القرن الماضي على بسط هذه السيطرة بشكل غير مباشر عبر أدوات وتنظيمات شملت الجميع دون استثناء، ابتداءً من الطفولة وحتى الكهولة. فأُنشئت المنظمات الشعبية التابعة له منذ السبعينيات بهدف سهولة الوصول إلى مختلف الشرائح بوسائل تبدو لأول وهلة أنها منظمات تعمل على التنشئة السليمة والتوجيه الصحيح. فكان أن أسّس منظمة طلائع البعث التي تشمل طلاب التعليم في المرحلة الابتدائية، وهي منظمة شعبية تعمل لأجل رعاية الأطفال تربوياً وسياسياً وفق مبادئ حزب البعث تحضيراً لدمجهم في مختلف الأنشطة المجتمعية اللاحقة، كما تهدف إلى تربية الأطفال على مبادئ القومية العربية والاشتراكية وترسيخ الفكر البعثي، من خلال تنمية مواهبهم وقدراتهم عبر أنشطة لا صفية ومهرجانات ومخيمات صيفية سنوية، وذلك بهدف تمكينهم من الانغماس بشكل كامل بأهداف ومرامي هذه المنظمة، إلى أن تمّ تدجين الطفولة السورية بشكل مشوّه وتفكير محدود لا يرتقي إلى مستوى النبوغ أو التنوّع خارج سطوة هذه التنظيمات التي استمرت عبر اتحاد شبيبة الثورة في مراحل التعليم ما قبل الجامعي وصولاً إلى اتحاد طلبة سورية الذي اعتقل تفكير الشباب في مرحلة التعليم الجامعي، التي من المفترض أنها ترسم ملامح مستقبل أولئك الشباب.

أما بالنسبة للتعليم الشرعي فقد تأسس في سورية مع افتتاح المدرسة الخسروية في حلب عام ١٥٤٧ ميلادية في عهد الدولة العثمانية، ثم تطور في القرن العشرين مع تأسيس ثانويات شرعية حديثة كمدرسة خالد بن الوليد في حمص عام ١٩٢٤ كذلك كلية الشريعة بجامعة دمشق التي تأسست عام ١٩٥٤ لتصبح الركيزة الأساسية للتعليم الشرعي الجامعي، ثم تبعتها المعاهد الشرعية، غير أن هذا التعليم ازدهر أكثر في سورية منذ الثمانينيات من خلال معاهد تحفيظ القرآن والتعليم الشرعي بتشجيع من نظام الأسد الذي ظنّ أنه سيتمكّن من احتواء الإسلاميين عبر هذه المعاهد والمدارس في المرحلتين الإعدادية والثانوية. أما اليوم فقد طفا إلى السطح بشكل جلي انتشار مدارس تستوعب طلاب المرحلتين الأساسيتين في تشكيل وتنشئة الجيل، وهما مرحلة رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، فقد انتشرت مدارس الوحي الشريف للقرآن الكريم والعلوم الشرعية والكونية، كمشروع تعليمي في سورية انطلق في شهر محرم عام ١٤٤٠ للهجرة الموافق لشهر آب من العام ٢٠١٨، وكما يقول المؤسسون فالمشروع يهدف إلى بناء جيل مسلم قرآني يرتقي بأحوال الأمة! فلنتخيّل هوية وانتماء هذا الجيل الذي لا يمكنه النظر خارج ما هو مرسوم له ومطلوب منه باعتبارها المرحلة الحسّاسة لرسم ملامح وأسس الشخصية والوعي بشكل عام، والمستقبل الذي ينتظر هذه الأمة وأجيالها لاحقاً.

لا شكّ أن هذين الاتجاهين في محاولتهما السيطرة على شرائح المجتمع كافة عملا ويعملان بلا أدنى شك على تدجين الأجيال من خلال عقيدة متشددة في محاولة حثيثة للسيطرة عليها فلا تقوى على الخروج من الشرانق المحيطة بها بسهولة بل بالعكس، يتم التغلغل بشكل مباشر وغير مباشر في نسغ ذهنية وتفكير هذه الأجيال التي تتشبّث حتى الرمق الأخير بما تلقته ولُقّنته من سياسات وأهداف تبدو اليوم جَليّة وواضحة في المجتمع من خلال الشباب المؤدلج والمُشبع حدّ الثمالة بالفكر السلفي المتشدد والذي يعمل من خلال سلوكياته اليومية على تفكيك أواصر المجتمع، والابتعاد به عن جادة الإنسانية والتآخي. هذه الأجيال التي من المفترض الاعتماد عليها لأجل النهوض بالمجتمع باعتبارهم عماد مستقبل البلاد تغوص اليوم عميقاً في مستنقعات الجهل والارتباط أكثر بماض لا يحمل في طيّاته سوى إثارة النعرات الدينية والطائفية والمذهبية، وأيضاً القومية، بحيث لا ترى هذه الأجيال في الآخر سوى عدوّ تجب محاربته على الدوام وضرورة القضاء عليه مهما كانت الأثمان باهظة.. فأي مستقبل ينتظر سورية وأجيالها اليوم وغداً؟!

في المجتمعات النامية والمتخلفة، تعتمد التنشئة على الاستمرار بتعزيز المفاهيم والقيم التقليدية (الدينية والاجتماعية والتعليمية) ضمن نسق تلقيني ببغاوي لا أكثر، وهذا بسبب سيطرة رجال الدين الساعين إلى نشر التعليم الشرعي من جهة وأنظمة الحكم المتكئة على منظمات سياسية تربوية من جهة أخرى بغية السيطرة على المجتمع بمختلف شرائحه.

فلسطين.. من سجون الليل تنتزع النهار

» أحمد ديركي

نهنىء ونبارك للعالم أجمع، ولكل المنظمات الدولية والحقوقية وحقوق الإنسان والمنظمات اللاحكومية العاملة ليلاً ونهاراً على التنظير حول حقوق الإنسان والطفل والشجرة والحصان و... بالقرار العملي، لا اللفظي، الذي اتخذه الكيان الصهيوني بإعدام حوالي ١٩٠٠ أسير فلسطيني مقاوم له. قرار اتخذ بمباركة كل أنظمة العالم، وإلا كان لنا أن نسمع صوت همس أحدهم ضدّه! حتى الهمس لم نسمعه!

قرار الإعدام مدفوع التكاليف المادية، من قبل (المُحسنين) و(المتصدقين) وداعمي (حقوق الإنسان) أي أنه قرار ينفذه صاحبه دون أي تكلفة مادية عليه. كما أنه قرار معلن على كل وسائل إعلام العدو وليس بالقرار السري، لكنه مهمل من كل وسائل الإعلام العالمية. أي أنه قرار مبارك من كل أنظمة العالم لينفذه صاحبة من دون أي إدانة ولو على المستوى البيئي! فلن تُسال قطرة حبر ضده، أو يهمس أحد ضده كي لا يحدث تلوث ضجيجي، والتلوث مسألة يعاقب عليها القانون!

وها هو ذا الكيان الصهيوني المدعوم والماثل في فكره لكل داعميه شرقاً وغرباً يمعن في إجرامه وإراقة الدماء من فلسطين إلى لبنان، والعالم يصفق له ويرفع من مستويات الدعم ليرتكب المزيد من الجرائم! إنه عالم الجرائم الاستعمارية المباركة دينياً ودنيوياً.

هل من داعٍ للتذكير بالجرائم الاستعمارية في الحربين العالميتين الأولى والثانية؟ هل من حاجة للتذكير بالصهيونية وجرائمها في فلسطين منذ اللحظات الأولى لنشوئها بمباركة أوربية وصولاً إلى مجريات ما يحدث في غزة ولبنان راهناً؟

كل هذا الاجرام الاستعماري الصهيو – أوربي – أمريكي (مركب من صهيوني وأوربي وأمريكي) الذي نشهده، والمدعوم من كل أنظمة العالم بلا استثناء، يعود في أصول نشوئه إلى نمط الإنتاج الرأسمالي، لأن الاستعمار جزء لا يتجزء منه. فهو أحد ركائز رفع مستويات الأرباح لهذا النمط. هل من حاجة للتذكير بالمشروع الاستعماري الأمريكي لغزة بمباركة عربية وأوربية وروسية وصينية و... مشروع (ريفيرا غزة)!

صهيونية، بعقل إجرامي، خلقتها الأنظمة الأوربية، صاحبة الامتياز في توليد العقل الإجرامي، من استعمارها لأمريكا وقتل وإبادة سكانها الأصليين ومن ثم القول أنها أرض (الحرية)، وصولاً إلى فلسطين، النموذج الأوربي المماثل لأمريكا، لكن بصيغة صهيونية.

لم تغب عن ماركس هكذا أكاذيب رأسمالية تقول بـ(الحرية)، وهي بالحقيقة استعباد بصيغة جديدة. والمسألة اليهودية في أوربا التي كتب عنها ليست بعيدة عن نقده للاستعمار، وكيف أوجد الفكر الرأسمالي الأوربي هذه (المسألة) لتكون أحد حججه الاستعبادية – الاستعمارية.

فقد أوضح مسألة وجوب أخذ كل قضية تتعلق بهذه الجماعة وفقاً للبلد، بمعنى النظام السياسي، الموجودين فيه. ففي ألمانيا لهم وضع مختلف عنه في فرنسا وصولاً إلى أمريكا بلاد أكذوبة (الحرية). فهذه الأنظمة السياسية تختلف في كيفية التعاطي مع مواطنيها، اختلافاً في جوهره يعمل على تشكيل مصالح طبقية محددة تخدم البرجوازية في كل بلد.

عندما يدعي الألماني أنه نظام سياسي، يضمن حقوق جميع مواطنيه، ويميز بينهم دينياً. ما هذا إلا كذب ضمني للقاعدة الفكرية التي يعمل على تعميمها، وكذلك الفرنسي، وصولاً إلى الأمريكي. تمييز يوجد ضمن من يميزهم (دينياً) وحدة تكاتفية تقوم على فكرة (الدين) المنتمين إليه، لأن التمييز ضدهم في ظاهره دينيّ. فيولد نوع من الشرخ الاجتماعي، المترجم عدائياً، بين هذه الجماعة (الدينية) والألماني أو الفرنسي أو... الذي يقول إنه مواطن (درجة أولى).

علاقات اجتماعية (عدائية) تولد كبتاً عدائياً غير معلن، ينفجر بصيغ أكثر عدائية وإجرامية تجاه الآخرين عندما تصل هذه الجماعة إلى موقع سلطوي. وبهذا يلعب إيديولوجياً النظام السياسي على خلق هذا الشرخ ليستغله لاحقاً في خلق مستعمراته وإبادة شعوب، ليقول إنه يطبق (الديمقراطية). وهذا ما حدث في فلسطين.

وحتى تاريخه ما زالت أكذوبة لعبة (الدين) قائمة تتلاعب بها كل الأنظمة السياسية، وبخاصة تلك التي تقول أنها لا دينية، أي الأوربية والأمريكية. اعتماداً على فضح أكذوبة التلاعب الديني من قبل الأنظمة السياسية لخلق (جماعات بشرية متوحشة) دينياً لكنها مروضة ضمن هذا النظام، لاستخدامها لاحقاً في مستعمراتها أتى سؤال ماركس: المسألة هي كيف يقف التحرر السياسي الكامل من الدين؟ ص. ١٦.

تُدخل الأنظمة السياسية، وحليفتها الطبقة البرجوازية، وهم (المواطنة) المزيفة في عقول شعوبها، فتظن هذه الشعوب أنها متساوية الحقوق والواجبات. والوهم الآخر يتعلق بالحقوق، وهذا وهم آخر فهم ليسوا متساوين في الحقوق ما دام هناك أي نوع من التمييز بين المواطنين، بغض النظر عن نوعية هذا التمييز. لكن (الواجبات) ليست وهماً؛ لأن الطبقة البرجوازية تقوم في جزء كبير من مصالحها على (واجبات) المواطنين من الضريبة وصولاً إلى مفهوم (طاعة) النظام السياسي.

هنا في مسألة التمييز على أُسس دينية، خلقت الأنظمة الأوربية، وأمثالها، وهي بدايات تشكل الأمريكي، أنظمة توهم الشعوب بالمساواة، لكنها تمييز فيما بينهم على قواعد دينية. فأوجدت هذه المجموعات (البشرية المتوحشة دينياً) المروضة. جماعات لا تعي وجودها إلا من خلال وهمها الديني، متوهمة بإقامة دولها (الدينية) لتحقيق وجودها. لكنها فعلياً بإقامة هكذا كيانات استعمارية تعيد خلق جماعات مماثلة لها متناحرة معها على الوهم الديني نفسه.

تناحر وتحارب يصب في مصلحة المستعمر، لاستخدام الجماعتين المتناحرتين دينياً لتحقيق مصالحه الاستعمارية. وما الصهيونية إلا أحد الأشكال لهذا التناحر. فها هي تنتقل من الأوربي إلى الأمريكي كـ(جماعة متوحشة دينياً) تستعمر فلسطين لتحقيق المشروع الأوربي الاستعماري سابقاً والأمريكي راهناً.

كل قراءة لهذه الصراعات على أنها صراعات (دينية) أو صراع (لاهوتي) ما هو إلا تشويه للوعي الطبقي، وفي الوقت عينه تشويه لطبيعة الصراع بين فكرين

الكيان الصهيوني المدعوم والماثل في فكره لكل داعميه شرقاً وغرباً يمعن في إجرامه وإراقة الدماء من فلسطين إلى لبنان، والعالم يصفق له ويرفع من مستويات الدعم ليرتكب المزيد من الجرائم! إنه عالم الجرائم الاستعمارية المباركة دينياً ودنيوياً.

هما: فكر تحرري وفكر استعماري رأسمالي. ولنبق في فلسطين، وتحديداً في مجريات أحداث الوقت الراهن في غزة.

قالها علناً الراعي الأول للاستعمار الرأسمالي دونالد ترامب: إقامة (ريفيرا) على أرض غزة. منتجعات سياحية بنجوم خمس وما فوق. لإقامة المشروع لابد من (إخلاء) غزة من سكانها وأبنيتها. فأطلق سراح (الجماعة البشرية المتوحشة دينيا)، وهي الصهيونية، لتقوم بالمهمة. قامت بالمهمة على أكمل وجه، ولحق بترامب كل الأنظمة السياسية بالعالم، لتغطية إجرام هذه الجماعة.

لكن لحظة. إن تم بناء (ريفيرا) غزة من سيقيم فيه؟ من المؤكد أن المقيمين فيه هم الطبقة البرجوازية في العالم، بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية والعرقية و(الوطنية) أي أن الطبقة البرجوازية هي من سوف يستثمر ويقيم بها، لا الطبقة العاملة. بعبارة أوضح ما يصور اليوم على أنه صراع بين أديان هو تشويه للوعي الطبقي في سيرورته النضالية. أليس الصهيوني – الأوربي – الأمريكي هو المستعمر لأرض فلسطين؟ أليس هو تلك (الجماعة البشرية المتوحشة) المدججة بكل أسلحة وتقنيات العالم التي تنفذ المهمة الاستعمارية على أتم وجه؟

كيف لهذا الكيان أن يُصور عالمياً على أنه (البلد الأكثر ديمقراطية) في المنطقة؟ من يعمل على منحه هذه الصورة، أليس الطبقة البرجوازية المستثمرة الساعية للاستثمار في فلسطين، لتتحول إلى مستعمرة استثمارية (ريفيرا)، وفي جزء منها (شرطي) يحمي المصالح النفطية في المنطقة.

لذا قراءة الصراع التحرري الفلسطيني مع المستعمر الصهيوني لا يتوقف عند قشور القراءة البرجوازية، بل يذهب إلى عمق هذا الصراع ليكشف زيف الادعاء البرجوازي.

القراءة الحقيقية لهذا الصراع، في جزء منها يكون وفقاً للأسس التالية:

لا ندعي أن عليهم أن يتخلوا عن محدوديتهم الدينية، ليزيلوا حواجزهم الدنيوية. بل نزعم أنهم سيتخلون عن محدوديتهم الدينية حالما يزيلون حواجزهم الدنيوية. إننا لا نحول المسائل الدنيوية إلى مسائل لاهوتية، وإنما اللاهوتية إلى دنيوية. نحل الغيبيات في التاريخ بعد أن انحل التاريخ وقتاً كافياً في الغيبيات. تصبح مسألة علاقة التحرر السياسي بالدين بالنسبة لنا علاقة التحرر السياسي بالتحرر البشري. ص. ١٧.

فكل من يقرأ الصراع التحرري لفلسطين على أنه صراع ديني، بين حركة صهيونية وحركة لا صهيونية فهو متوهم. إنه صراع بين استعمار عالمي تقوده تحالفات برجوازية عالمية ضد حركات تحرر لا تزال تبحث عن وحدتها. وهنا إحدى أبرز إشكاليات حركات التحرر ليس في فلسطين فقط بل في العالم أجمع. فهي حركات تخلت في جزء كبير عن أفكارها الشيوعية فتاهت بين الديني والقومي والإثني و... مقابل وحدة الفكر البرجوازي في مواجهتها ما يجبر حركات التحرر على خسارة كثير من معاركها التحررية. وما فلسطين إلا نموذج حي لهذا التيه الفكري لحركات التحرر العالمية.

لا نبالغ بالقول، بل لنستذكر الأحداث الأخيرة فقط. بعد أن أطلقت البرجوازية العالمية هذه (الجماعة البشرية المتوحشة) في فلسطين ولبنان وأعلنت هذه الجماعة أنها انتصرت بارتكاب أبشع جرائم عرفتها البشرية من قصف المستشفيات والفرق الطبية والاغتيالات والحصار والتجويع... في فلسطين، وتحديداً في غزة، وصولاً إلى جرائم تفجيرات (البيجر) في لبنان وقف العالم يصفق لها كما وقف زعيم هذه الجماعة على منبر الأمم المتحدة، وهي منظمة برجوازية، وأعلن عن مشروعه الاستعماري المراد تنفيذه.

هكذا أعلنت برجوازية العالم انتصار مشروعها الاستعماري بخطوته الأولى في فلسطين، لتنتقل من بعدها إلى فنزويلا، وتخطف علناً رئيسها وتنصب مكانه حليفاً لها، وتقول (النفط نفطنا)، وها هي تنتقل إلى جزيرة غرينلاند، وحالياً إيران.

هنا سؤال أمام كل حركات التحرر في العالم: لو كنتم متحدين هل كان لفلسطين أن تُهزم؟ أليس الأجدى العمل فوراً على الأخذ بمقولة (إننا لا نحول المسائل الدنيوية إلى مسائل لاهوتية، وإنما اللاهوتية إلى دنيوية).

إن أردتم تحقيق النصر على برجوازية العالم، منطلقين من تحرير فلسطين وصولاً إلى فنزويلا وما بينهما، أي لتحرير العالم من الاستعمار الرأسمالي ونمط الإنتاج الرأسمالي، وما يوجد من هكذا (جماعات بشرية متوحشة)، كالصهيونية وأشباهها من النازية والفاشية وغيرها... وهي جميعاً مولودة في أوربا وأمريكا، أي مولودة في دول حيث نمط الإنتاج الرأسمالي أكثر تطوراً، عليكم العمل فكرياً وعملياً من (إننا لا نحول المسائل الدنيوية إلى مسائل لاهوتية...) وصولاً إلى (لا عمل ثوري بلا نظرية ثورية).

القرار لكم، فلا تلوموا شعوب العالم إن تخلت عنكم والتحقت بثقافة نمط الإنتاج الرأسمالي، ما دمتم أنتم تائهون بين (ثوريتكم) و(رأسماليتكم).

قالها علناً الراعي الأول للاستعمار الرأسمالي دونالد ترامب: إقامة (ريفيرا) على أرض غزة. منتجعات سياحية بنجوم خمس وما فوق. لإقامة المشروع لابد من (إخلاء) غزة من سكانها وأبنيتها. فأطلق سراح (الجماعة البشرية المتوحشة دينيا)، وهي الصهيونية، لتقوم بالمهمة. قامت بالمهمة على أكمل وجه، ولحق بترامب كل الأنظمة السياسية بالعالم، لتغطية إجرام هذه الجماعة.

---

* يتبع وإن عجزت على القيام بهذا العمل المضني فالباب مفتوح لمن يود الاستكمال

بعض الكلمات حول السياسات الداخلية والعـلاقات الدوليـــة

» **يونس كامل صالح**

يميل البعض إلى المقارنة بين العلاقات السياسية في دولة ما، والعلاقات الدولية بين دول ما متعددة، وأن هناك أوجه شبه بين هذه العلاقات. فكلتاهما تقوم على (احتكار القوة). فالمجتمع السياسي لدولة ما هو واقع تاريخي يتمثل في مجموعة العلاقات الاجتماعية التي تتحقق وحدتها بعمل من أعمال (القوة المادية)، قوامه الاحتكار الفعلي لأدوات القمع والإكراه داخل الجماعة المعينة، فهي- أي العلاقات السياسية الداخلية- احتكار شرعي لأدوات القوة مفروض على المجتمع وموافق عليه بشكل مباشر أو غير مباشر من الغالبية، لإكراه المجرّدين من تلك القوة على الامتثال لإرادة محتكريها. ويتماثل ذلك مع العلاقات الدولية في أنها علاقات بين السلطات السياسية أي أنها علاقات قوى- والفرق هنا في الدرجة، فحيث أن (احتكار القوة) في المجتمع السياسي داخل الدولة يمكن أن يكون شاملاً وشرعياً في فئة مستأنسة، في حين أن (احتكار القوة) على الصعيد الدولي هو احتكار نسبي، لذلك يلجأ البعض إلى تعريف علم السياسة الدولية على أنه علم تعدد السلطات، إلا أن ذلك أيضاً يحمل بذور فرض الإدارة من سلطة وسلطات دولية لديها القدرة والقوة على سلطة أو سلطات دولية أخرى تفتقد هذه القدرة والقوة. ويكون فرض القدرة في العلاقات الدولية إما بالطرق الدبلوماسية والسياسية المتعددة أو بالحروب.

إذاً، تبادل المنافع بين الدول ليس عملية أخلاقية ولكنه تبادل مصلحي يلعب فيه الصراع والتوافق أدواراً مختلفة للوصول إلى نفس النتيجة، وهي تحقيق أقصى مصلحة ممكنة.

تبادل المنافع بين الدول ليس عملية أخلاقية ولكنه تبادل مصلحي يلعب فيه الصراع والتوافق أدواراً مختلفة للوصول إلى نفس النتيجة، وهي تحقيق أقصى مصلحة ممكنة

ويكاد المشتغلون بدراسة علم العلاقات الدولية أن يتفقوا على تجديد عناصر القوة- مع اختلاف التسميات والعدو- ولكن من هذه العناصر التي تدخل في تحديد (القوة) والتي تتنافس الدول على احتكارها أو على الأقل الحصول على أكبر قدر منها- عناصر مثل الغذاء والطاقة والتكنولوجيا، وتمتد القائمة لتعدد مصادر القوة الأخرى فمنها الموارد الطبيعية وعدد السكان ومستوى التعليم والنفقات العسكرية.. إلخ. تلك هي (موارد القوة). وإذا كانت القوة في أبسط تعريف لها هي القدرة على الانتصار، فإنه كلما حازت الدولة أكبر وأكثر من موارد القوة، استطاعت أن تحصل على (احتكار للقوة أكبر)، تستخدمه لتحقيق أهدافها على الصعيد الدولي. فأين نحن للأسف ممن يحقق القوة مع أننا نملك الكثير من موارد القوة؟

النور
أسست عام 1955
www.alnnour.com
23
العدد 1188 ـ الأربعاء 25 شباط 2026

حدث الأسبوع

أسواق رمضان في دمشق